عدد الصفحات : 71

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية السياحة

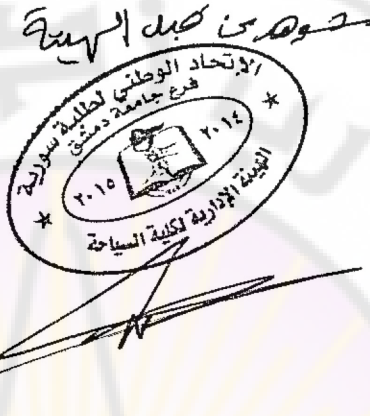

السياحة الريفية

إعداد

الدكتورة

جميلة أبو قاسم

٢٠١٦ - ٢٠١٧

السياحة الريفية

السياحة: هي انتقال الفرد من مكان إلى آخر لمدة تتجاوز ٢٤ ساعة ولا تزيد عن سنة بهدف المتعة أو لأي غرض آخر ويمكن أن تكون السياحة داخلية أو خارجية.

ابتدأت السياحة بسفر بعض الرجال الهامين لمعرفة عجائب الدنيا السبع، وقد شجعت الملكة إليزابيث الأولى على السفر للتعرَّف على البلدان الأخرى والأشياء الجديدة التي لا يعرفها الإنسان، أو غير مألوفة في بلده.

ازدهرت السياحة أثناء الثورة الصناعية بسبب توفر أوقات الفراغ الكافية وظهور الآلة التي ساعدت الإنسان على الإنجاز بمدة قصيرة، ولكن تجمدت وتثبطَّت السياحة أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية وكانت حكراً على الطبقة الأرستقراطية.

إن السياحة هي صناعة مستقلة تقوم على صناعات مركبة أخرى وعلى علوم مختلفة كعلم الجغرافية والاقتصاد والسكان والاجتماع والبيئة وغيرها... إلخ، وهي عبارة عن نشاط يتألف من ٤ قطاعات:

القطاع الأول: القطاع الزراعي والذي يشمل الزراعة ـ قطع الأخشاب ـ الصيد (البري، النهري، البحري) ـ استجرار المواد الخام من باطن الأرض ـ كل ما يضم المواد الأولية للصناعة.

القطاع الثاني: تحويل المادة الخام إلى مادة مصنعة مثال: تحويل الحديد إلى عربات للنقل، وتقديمها بطريقة جاذبة للسياح الذين هم سكان مؤقتين وحركتهم ستقوم بتفاعل مع السكان الأصليين ومجاراتهم.

القطاع الثالث: وهو قطاع الخدمات والذي يتم من خلاله تخديم المواقع السياحية (كالفنادق ـ وسائل الاتصال ـ الكوادر السياحية المدربة) لتقديم السلعة السياحية والعرض السياحي بطريقة جاذبة ومقبولة لزائر.

القطاع الرابع: قطاع الأتمتة وهو من أحدث القطاعات التي دخلت مضمار الأنشطة السياحية الهامة، ويتم من خلالها ترويج كل من الأسواق ـ المناطق السياحية ـ المهرجانات السياحية ـ المؤتمرات.

ولطالما أننا ندرس السياحة بأنواعها المختلفة بشكل أكاديمي في كلية السياحة لابد من دراستها بشكل منهجي وموضوعي وعلمي لذلك لابد من تعريف إرهاصات السياحة البيئية الريفية والحضرية.

الحضارة:

هو السلوك الحضاري الذي يسلكه الإنسان في أي بقعة من العالم وفي أي زمن مضى وشكل لنا عبر العصور آثاراً ثقافية متنوعة شكّلت إرثاً حضارياً كالفنون والأدب، والآثار المنتشرة في العالم، مثل: آثار مصر، وروما وبلاد الشام وبلاد الرافدين (الفرات ودجلة).

وقعت البشرية منذ أقدم العصور خلال مراحل تطورها المختلفة وحتى قيام الحضارة الحديثة تحت تأثير البيئة المحيطة بها، إن هذه الظروف والأخطار قولبت الإنسان وهذبّته على الصراع من أجل البقاء وقام الإنسان تدريجياً بتذليل بعض العوامل الطبيعية والتغلب عليها وإيجاد أدوات العمل والمواد الجديدة بعد أن أعلن نفسه قيصراً على الطبيعة وأخذ يستغل مواردها بشكل عشوائي وجائر مخصصاً لنفسه حياةً أكثر سهولة وراحة وأكثر رخاءً وأمناً وفق تصوره، وكل ذلك يعني بإرهاصات السياحة وتطورها فهو يتم بممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة والبقاء وذلك من خلال بحثه عن الطعام والشراب والمسكن وغيرها.

ثم راح يفكر بالسفر من أجل حياة أفضل وظروف معيشية أكثر تطوراً من فكرة البحث عن الكلأ والماء، وكل ذلك كان سبب لوجود وقت فراغ وشعور الإنسان بالحاجة الملحة إلى التجوال والبحث المعمّق والمتطّور والذي يشكّل بحد ذاته «السياحة».

ولكن الإنسان لم يلاحظ مقدار ما تقدم بحضارته البشرية على كوكب الأرض ومراحل تطوره المعنية بينه وبين البيئة التي يعيش فيها حيث برز شرخ كبير وهوة متسعة كان يمكن لهذه الهوة أن تودي بحياة البشرية وإبادتها وتوصله إلى كارثة بيئية.

إن هذا الشرخ بين الإنسان والطبيعة ليقارن في حقيقة الأمر داخل وعي الإنسان وداخل إحساسه في العالم.

إن فكرة القيام بسياحات بيئية والانضباط بقوانينها فكرة حساسة جداً لأنها تقوم على تقليص الهوة الذي يصنعها الإنسان السائح في الفترة السياحية السابقة برحلاته وتجواله عبر القارات على

اختلاف البيئات واختلاف مناخات تلك البيئات والتقليص من تلك الهوة لابد أن يكون الإنسان متوازناً مثقفاً مع البيئة وأن يغير نظام متطلبات وقسيم ومقاصد الفرد والمجتمع كله.

لابد قبل التعريج عن السياحة البيئية بعنوانها الكبير لابد بتعريف السياحة الطبيعية.

السياحة الطبيعية:

هي سياحة بيئية ولكنها سياحة متطورة وهي أحد التطبيقات الأساسية للسياحة البديلة تقوم على أساس حماية البيئة وتفادي الأضرار التي ساهمت في الجولات السياحية القديمة بشكل كبير نتيجة التوسع الغير منظّم.

تقوم السياحة الطبيعية الآن باحتضان الطبيعة وتعمل على حمايتها ومساندة التنمية المتواصلة مع التنمية السياحية للسيطرة على الطبيعة الخام والبكر، والسياحة البديلة تحقق الانسجام والاتحاد بين السياحة والبيئة حيث تعمل بالحفاظ على طبيعة الموارد الصحية والمناظر الطبوغرافية وخصائص الحياة البرية، وهذه السياحة تتناسب مع السائحين والمثقفين والمبدعين الذين يحترمون الموارد الطبيعية والاجتماعية والحضرية ويتفرع عن هذا النوع من السياحة ما يلي:

١ ـ **السياحة الزرقاء:** وتعني التنقل بين شواطئ العالم وبحارها، والبحيرات ذات المياه النقية والاستمتاع بالأنهار ذات المياه الصافية مثل شلالات نيغارا ـ الشاطئ البرازيلي.

٢ ـ **السياحة الصفراء:** وتعني سياحة الرمال والسفر إلى الصحراء والقيام بالنشاطات الرياضية برمالها الذهبية بمختلف أنواعها كالتزلج على الرمال ـ سباق الرالي ـ استخدام سيارات خاصة بالرمال ـ التعرف على الحيوانات الصحراوية كأفعى الصحراء.

٣ ـ **السياحة البيضاء:** وهي الرحلات إلى المناطق الثلجية والجليدية لممارسة رياضاتها المتنوعة كالتزحلق على الجليد في الأماكن الباردة.

٤ ـ **السياحة الخضراء:** ويقصد بها الاستمتاع بالطبيعة الخضراء والتي تحويها مناطق غابية جبلية أو أقاليم ومناطق ذات طبيعة ريفية ومن هنا انبثقت السياحة البيئية الريفية.

إن الحرص على البيئة الطبيعية بمناظرها الخلابة ومقوماتها البكر ضرورة حتمية وواجب وطني وإنساني يجب الحفاظ عليه وتطويره ولذلك دعى علماء ومثقفوا العصر الحالي للبحث عن أساليب جديدة للترويح عن النفس وقيام خطط واستراتيجيات حديثة ومستقبلية للاستجمام

الناجح من أجل أن تنعم الأجيال القادمة والبيئة المتدهورة في محيط حيوي يتطور مع الزمن بمعالمه ويأخذ كل ما هو ممكن لوقف الخلل الطبيعي وتدهور البيئة والإنسان معاً.

تشكل الموارد الطبيعية للأقاليم السياحية أو المناطق السياحية والأرياف التي تحوي مظاهر البيئة السياحية الناجحة أساساً للعرض والاستثمار السياحي وتتضمن العناصر الأساسية لقيام هذا النوع من السياحات كلاً من الهواء والمناخ والتضاريس الملائمة والمريحة، والطلب السياحي (السائح)، بالإضافة إلى الخصائص الطبيعية الطبوغرافية (المكان)، والنباتات والحيوان والموارد المائية الداخلية كالينابيع والأنهار والآبار الجوفية والبحيرات المغلقة في المناطق الريفية والأقاليم الطبيعية مع عدم إهمال المناطق الشاطئية وغير ذلك.

كل ذلك يعتبر مقومات السياحة الطبيعية والبيئية الهامة لذلك يجب المحافظة على نوعية الموارد الطبيعية الموجودة في المكان المعروض للسياحة بغية إبقاء واستمرار العرض السياحي بمعطياته الطبيعية الموجودة مدة أطول في المكان واستخدامه لأنواع أخرى من السياحات، وهذا ما أدى إلى انبثاق السياحة البيئية الحديثة التي سميت في بعض حالاتها السياحة الريفية.

السياحة البيئية:

سعت السياحة البيئية الحديثة على إنشاء مناطق ذات بيئة طبيعية خام أو بكر لم يمسسها الإنسان أو يستغلها استغلالاً خاطئ كما حدث للاستغلال الجائر للبيئة فيما مضى والذي أدى إلى خلل في التوازن البيئي (مثال سلب الأفاعي البايثون من إفريقيا لصنع ملابس من جلدها.. صناعة مصنع لجلود الثور على الشاطئ في ميامي وتصريف دمائها للبحر مما أدى لجلب سمكة القرش والتهامها للسياح).

لذلك يمكن القول أن **السياحة البيئية هي:** السياحة التي تقتضي السفر إلى المناطق الطبيعية الريفية المستقرة نسبياً وإلى المحميات الطبيعية الموجودة في مواقع كثيرة من البلدان كالمحميات الجبلية في جبل البلعاس والمحميات الطبيعية في جنوب إفريقيا ومحميات البادية السورية ومحميات الغابات الكثيفة كغابة الفرلق ومحميات البادية. وتهدف هذه السياحة في سفرها بأن يكون النشاط السياحي الممارس من قبل الإنسان صديق للبيئة ويهدف به الحفاظ على ديمومة الميراث الفكري والطبيعي والحضاري للبيئة والمواقع المخصصة لذلك.

منذ زمن بعيد والمناطق البكر بما تحمله من هدوء ومغريات خلابة تحفز العديد من الأفراد لزيارتها والتمتع بها.

ولأهمية الزراعة بالنسبة للسياحة فإن تخطيط التنمية السياحية لا يكتب له النجاح إلا إذا كان الحفاظ على الزراعة وتنميتها من المبادئ التخطيطية الهامة التي يتبناها المتخصصون، بل تشكل أيضاً المظهر الأساسي لقيام المدن السياحية بما ترفده إليها من زراعات ومنتجات حيوانية تدعم صناعاتها وتشكل المتمم لقيام صناعة سياحية متكاملة وناجحة.

لذلك يجب التوسع في المناطق الخضراء بشكل عام، والزراعة الإنتاجية بشكل خاص داخل مشروعات التنمية، لأنها تحافظ على طبيعة وخصائص الأرض، وكذلك فإن الزراعة الشاملة والمتكاملة للثروة الحيوانية يمكن أن تكون عنصر جذب هام في المناطق السياحية الريفية في العديد من الأقاليم في العالم ذات الطبيعة الريفية البكر..

تعد الإقامة في بيت من بيوت الريف أفضل طريقة للإطلاع على تقاليد بعض أرياف الأقاليم الريفية لأنها تتيح للسائح فرصة ملامسة النمط التقليدي للحياة اليومية والثقافية، والثقافة الشعبية في البلاد مما يجعل السياحة الريفية الطريقة المفضلة لقضاء وقت الفراغ والراحة.

يعتبر المطبخ المحلي والفلكلور والعادات والتقاليد المحلية والمحميات الطبيعية الجميلة موارد الريف الهامة التي تجذب السياح وتعمل على إقامتهم في الريف والاستمتاع بالأنشطة، وعادة ما يتم استقبال الضيوف في بيت يوحي بالأصالة قد تم بناؤه في القرون الماضية القريبة الأجل (الثامن عشر ـ عشرين)، ويلعب الطعام دوراً خاصاً في إتمام الجو الأصيل إذ تحضره ربة المنزل وقد أحضرت مواده من الغابات والسهول المجاورة لريفها..

السياحة الريفية بنظر بعض الباحثين المتخصصين:

يرى بعض الباحثين أن السياحة الريفية تقوم على زيارة مناطق طبيعية ريفية مستقرة بهدف الدراسة والإعجاب والاستمتاع بالمناظر الطبيعية ونباتاتها وحيواناتها والتعرف على نمط الحياة الريفية والعادات والتقاليد الخاصة بسكان الريف بالإضافة إلى أهمية التفاعل مع هذه المقومات والمظاهر الثقافية الناشئة سواء أكانت من الزمن الماضي أو الحاضر والموجود في تلك المناطق شرط أن

يكون النشاط السياحي الممارس من قبل الإنسان صديق للبيئة ويهدف للمحافظة على ديمومة المناطق الريفية الفطرية والحضرية للمواقع التي خصصها للزيارة، بهدف القيام بسياحة بيئية ريفية، ويعتبر كل من الباحثين (ألبرت ـ وكلاوس) أن السياحة الريفية البيئية هي كل ما يندرج تحت الأماكن السياحية التي تؤدي وظيفة الاستجمام المدعوم بمناخ متوسط مريح للسائح ابتداءً من درجة الحرارة التي تتراوح بين (١٥ ـ ٢٠) والتي تشكل قرينة الراحة والحركة للسائح بشكل عام، شرط أن لا تخضع هذه الأماكن إلى نوع آخر من أنواع السياحات المعروفة مثل السياحة الثقافية، و/ أو العلاجية، أو سياحة المؤتمرات والسياحة الرملية والتزلج على الجليد أو الثلوج وغيرها من أنواع السياحة المعروفة.

ولهذا التعبير دلالات واضحة في دول أوروبا الرائجة سياحياً وبعض دول العالم الأخرى ذات التعبير الواضح.

كم يرى الباحثين السابقين أن السياحة الريفية هي نمط من أنماط السلوك السياحي تجاه المناظر الطبيعية التي تتطلع وتهدف للبحث عن الانسجام والاختلاط والمراقبة الاجتماعية داخل الموقع الريفي المختار، وتتحرى البحث عن الطبيعة البسيطة الخضراء والبكر التي يتم بها تجديد الطاقة بالتأمل ومراقبة الناس البسطاء ورؤيتهم والعيش معهم في تجربة شعبية بدون وصول السائح لحالة من الإرهاق بل إظهار النفس والاسترخاء والجلوس وتناول الطعام المرغوب للسائح. بالإضافة لقيامه بالألعاب الرياضية في المناطق السهلية للريف المقصود وركوب الخيل أو الجمال أو غير ذلك، وإن كانت البيئة الريفية المقصودة للسياحة شاطئية المنشأ في تركيبها السياحي الطبيعي فسيتم ممارسة أنشطة أخرى متعددة كالاستجمام والاستشفاء والاستلقاء تحت أشعة الشمس، والاستمتاع بمياه البحر وصيد الأسماك وممارسة رياضة ركوب القوارب والأمواج بواسطة الألواح الخشبية والتزلج على الماء وغيرها.

وغالباً ما تقع أماكن الاستجمام الريفي البيئي في أوروبا وغيرها ضمن المناطق ذات المظاهر الطبيعية الجذابة والأحوال المناخية الملائمة (خاصة الهواء النقي)، وفي الأرياف ذات الكثافة السكانية الضعيفة وذات المروج الخضراء والزراعات المتنوعة والغابات، وكذلك جاذبية الشواطئ في دول أوروبا والبحر المتوسط خاصة دول شرق البحر الأبيض المتوسط كسورية ولبنان ودول أقصى شمال القارة الإفريقية المحاذية لشواطئ البحر مثل ليبيا ومصر وتونس والمغرب العربي.

كما يوفر الريف القيام بنشاطات مشوقة عديدة كالمشاركة في عملية تحضير وجبات الطعام الحضرية للمنطقة أو الريف المضيف أو المشاركة في العمل الزراعي أو استئجار حصان والتنزه به لرؤية المعالم المحلية المتوفرة، كما يمكن التنزه لجمع الأزهار والأعشاب العطرة ونباتات الفطر والفريز والقيام بجولة على دراجة هوائية جميلة، أو ركوب دابة (جمل ـ حصان ـ حمار ـ لاما... إلخ)، باتجاه السهول الخضراء لجمع بعض المنتجات المحلية من الخضار والفواكه والزهور التي قام بزراعتها سكان هذه الأرياف، ويمكن أيضاً للزوار مشاركة السكان في أعمال منزلية مثل حلب الماشية وجز العشب وتحضير الجبن واللبن والمربى... إلخ.

وفي المساء.. يعد غروب الشمس في الريف الزراعي من المناظر التي تستهوي العديد من السياح الدوليون والمحليون، ويعد تقديم الغداء أو العشاء على الطريقة الريفية التقليدية المرافقة للأغاني والأهازيج الشعبية ورواية بعض القصص والحكايات والروايات الشعبية وتقديم الطعام في الأواني الفخارية من الأنشطة التي تحقق البرامج السياحية الناجحة بما تحمله للسياح من شعور بالانبهار والإثارة والحماس لقيام مثل هذا النوع من السياحات الريفية، كما أن رسم الأيقونات والقيام بالرقص الشعبي وتقديم العروض المختلفة في المنزل الريفي كالحبكة والتطريز، وغيرها من الأنشطة الجميلة التي تستهوي الزائر للريف وتغريه لزيارته، وبالتالي لابد من ساكن هذا الريف المتكامل تخصيص قسم من منزله أو العمل على بناء بيوت ريفية مستقلة مخصصة لاستقبال الزوار بهدف استثماره والانتفاع من وجوده مالياً، والعودة إلى الساكن الريفي الأصلي بالربح الوفير الذي يدعمه في باقي شهور العام الباردة والقارصة.

وهناك **أمثلة** عديدة لوجود مثل هذه السياحات في العالم كما في الريف الغربي ومصر وتونس وسوريا، ولكن لكل دولة خصوصيتها لتقديم عرضها السياحي بما تحمله من مقومات للعرض هي بالأصل مواد طبيعية موجودة في المكان الريفي.

تعريف السياحة الريفية:

هي مجموعة الأنشطة والخدمات والمتطلبات المرتقب توفرها في طبيعة نظيفة وبكر وإدارتها من قبل المزارع وسكان الريف من خلال المشاركة ومعاونة المسؤولين بالجهات المعنية ذات الاختصاص وفق تخطيط هادف للحفاظ على البيئة الطبيعية والاجتماعية والحضارية بكل عناصرها وتنميتها في

مزارات زراعية ومزرعية وقروية اعتماداً على استخدام الأرض والطبيعة وغيرها من المغريات المتوفرة في الريف بهدف جذب الزائرين للريف واستمتاعهم وتعلمهم بما يسمح بتوليد دخل إضافي للأعمال الزراعية وبما يهم في تحسين نوعية معيشة وحياة الريفين ومجتمعاتهم.

السياحة الريفية في سورية:

يشكل الريف السوري عموماً بما يمتلكه من تنوع بيئي ومناخي ونباتي وغناه بالثروة الحيوانية فضلاً عن محافظته على عادات وتقاليد وزي خاص بكل محافظة من محافظات القطر أهم عوامل الجذب السياحي وأداة توثيق عظمة وأصالة الفلكلور السوري.

تتمثل المواقع المراد استثمارها سياحياً في الريف السوري بالمناطق الطبيعية التي لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي للخلل وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضارتها في الماضي والحاضر.

ونلاحظ في سورية على اختلاف محافظاتها ووجود العديد من الأرياف التي تشغل مركز استقطاب للسائح الداخلي المحلي، ومن ثم الخارجي كريف اللاذقية ويتمثل في كسب وصلنفة والبدروسية ورأس البسيط وفي جبال طرطوس في كل من وادي العيون، وكذلك في حمص في مشتى الحلو ووادي النضارى، وفي قرب دير الزور والحسكة وقرى حماه الشرقية والغربية، وقرى درعا والسويداء.. وغيرها من العديد من هذه الأرياف تجتذب السياح بطبيعتها النظيفة البكر وحياة سكانها الريفيون البسيطة القائمة على العمل اليدوي والزراعة اليدوية وتحضير الطعام من المواد الأولية التي قاموا بزراعتها وتصنيعها.

كما يجذب طبيعة المنزل الريفي السوري السياح المحليون والخارجيون المصنوع من المواد الأولية للمكان فنجد في الشمال الغربي البناء المصنوع من اللبن وفي الساحل والجبال الساحلية الشرقية والغربية البناء المصنوع من الحجر البازلتي المشذب أو اللبن (الطين والخشب) الموجود في طبيعة أشجارها، أو على طول نهر العاصي الأبنية الريفية المبنية من حجر البازلت وجذوع أشجار الجوز والسرو أو اللبن وأشجار الحور، وكذلك على طول ريف وادي بردى في ريف دمشق ودرعا البيوت ذات القناطر، أما في السويداء فنجد الحجارة البازلتية المشذبة ذات القناطر.

نتيجة:

إن كل ما في الريف السوري من مظاهر ومقومات جغرافية طبيعية وبشرية مؤلفة من المواد الأولية المزروعة والموجودة طبيعياً بالإضافة للإنسان هي مصدر جاذب للسياحة الريفية المحلية والدولية.

الأنشطة السياحية الريفية والأنشطة السياحية الأساسية المرتبطة بها:

يتمحور مفهوم السياحة الريفية حول إقامة مواقع ريفية مفترضة لجذب السياح الريفيون من أجل التعايش مع سكان الريف، ويقوم السياح في مثل هذا النوع من السياحة بممارسة أعمال البستنة أي الزراعة، وتربية الحيوانات، والقيام بمشاركة القرويون بنشاطاتهم اليومية، مثل تجميع البيض واستحلاب الماعز وإعداد الطعام الريفي بكل تفاصيله التقليدية، وغير ذلك.

وتحقق السياحة الريفية لأهل القرية فوائد اقتصادية جيدة تضاف إلى ما يمكن تحقيقه من الزراعة، فالسياحة الريفية تتيح للفلاح إمكانية تخصيص جزء من بيته للإيجار أو بناء بيت مستقل في جزء من أرضه الزراعية لهذا الغرض، ومن ثم يمكن الحصول على مردود مضاعف عدة مرات من دخل تلك الأرض من محاصيل الزراعة والإقامة في بيت من بيوت الريف تتيح للسياح أيضاً فرص ملامسة النمط التقليدي للحياة اليومية، والثقافة الشعبية، والتعرف على المطبخ المحلي والفلكلور الحي والعادات والتقاليد المحلية، والمحميات المعمارية والطبيعية الجميلة، وبالتالي فقد أصبحت السياحة الريفية مصدر لتحسين دخل الفلاح وتحفيزه على البقاء في قريته وعدم الهجرة إلى المدينة بالإضافة لكونها وسيلة تواصل وتفاهم أكثر بين أبناء القرى والمدن.

يمكن تقسيم الأنشطة السياحية ضمن هذا المضمار إلى ثلاثة أنشطة، وهي:

١ ـ **السياحة الزراعية:** هي عملية تثقيفية تعليمية لزائري المزارع بهدف المعرفة أو الدراسة والتعرف على العمليات الزراعية وتنسيق ورعاية الزهور والنباتات والمحاصيل العشبية والتفاعل مع الحيوانات والتعايش معهم.

٢ ـ **السياحة المزرعية:** هي قطاع مزرعي للسياحة الزراعية وتشمل العديد من الأشكال أهمها: مزارع لتجميع الزوار للإقامة والاسترخاء والاستمتاع بمختلف أنواع المناظر الطبيعية على اختلاف مواقع الريف الموجود والمقترح بالإضافة إلى تجميع الفاكهة أو الثمار في صناديق،

وممارسة ركوب الخيل وصيد الأسماك وتقديم المأكولات العشبية ومزارع الإنتاج وعرض وتسويق الحاصلات الزراعية الغير تقليدية جناح خاص في بيوت الريف كمتحف لعرض نماذج من المحاصيل الزراعية، مزارع الأنشطة الإرشادية الخاصة لتربية النباتات والحيوانات المميزة وتجميع العسل من خلايا النحل القديمة.

٣ ـ **السياحة القروية:** هي سياحة تعنى بالمجتمع الريفي لجميع عناصره كالسكان المحليون وزراعتها وحيواناتهم، والأنشطة الريفية التي يمكن ممارستها كرحلات الصيد والنزهة والإقامة في المخيمات وتسويق الحرف الريفية القديمة وتقديم العروض الثقافية المحلية والفلكلور الشعبي المحلي إلى إنجاح العلاقات التبادلية بين الأنشطة الأساسية والمتخصصة من خلال دمج السياحة الزراعية والمزرعية والقروية معاً كأنشطة أساسية من نشاط السياحة الريفية والبيئية.

واقع السياحة الريفية في سورية قبل الأزمة الراهنة:

شهد المؤتمر السكاني العالمي في القاهرة عام ٢٠٠٥ خللاً في توزيع السكان في ريف سورية بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة للبحث عن عمل أفضل ودخل أكبر، وقد نص المؤتمر على إعادة توزيع السكان من خلال إقامة مشاريع تنموية في الريف السوري تدعو السكان الريفيين للبقاء في أراضيهم، وقد شهدت السياحة الريفية قبل الأزمة أن أكثر من ثلث السياحة قام على زيارة الأرياف السورية وممارسة النشاطات التابعة للسياحة الطبيعية، فقد وصلت نسبة السياح في مناطق الريف السوري في كل أنحائه واتجاهاته إلى ٤٠٪ معظمهم من سياح دول الخليج العربي، ومن ثم إيران ولبنان، ثم الأجانب والسياح السوريون الداخليون، ويمارس هؤلاء السياح في الريف بالإضافة إلى الصيد البري والنهري والبحري رياضة تسلق الجبال وركوب الخيل وممارسة السباحة في مسابح تابعة لسكن الريف المؤجر بالإضافة إلى السياحة القروية في قرى الساحل السوري بما يتضمن من إحضار الماء العذب من الينابيع الموجودة في جبال الساحل ولوحظ ما بين عام ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ انسجام كبير بين السياح وسكان الريف السوري وعلاقات تقارب وتعارف ووجود حالات زواج بسبب الاندماج الثقافي الحاصل بين السياح الخارجيون وسكان ريف سورية.

وتعتبر سورية من الدول التي نشطت فيها حديثاً عمليات تطوير الريف السوري سياحياً، لذا كان من الممكن تطوير هذا النوع من السياحة وتوزيع الأنشطة طالما هناك تجربة لسياحنا الذين

مارسوا تلك الأنشطة السابقة الذكر، والتي تتميز بوجود مرتفعات صلبة مكسوة بالغابات كصلنفة وكسب، وفصول ذاخرة ببساتين الفاكهة المتنوعة كغوطة دمشق، وسهل الزبداني وسهول حماة وحمص، بالإضافة إلى الحوضات البيئية الموجودة في جبل الشيخ وفي جبال مصياف، مثل عرنة وبيت جن في جبل الشيخ، ودير ماما في مصياف، ولابد من ذكر جبال السويداء، وتتميز هذه المناطق بطقس معتدل طوال فصل الصيف، وإمكانية للإطلاع على سبل عيش الفلاحين واستغلال فترة وجودهم بإقامة النشاطات الفلكلورية والمطابخ المحلية فضلاً عن الشعور بالأمان أثناء تحرك السياح بين القرى والأرياف وحسن استقبال الفلاحين للزائرين الأجانب بكل أطيافهم مما يوفر للريف السوري القيام بنشاطات مشوقة عديدة، كالمشاركة في عملية تحضير الأطباق التقليدية الخاصة والتنزه لجمع الأعشاب العطرة والأزهار، والاستغلال لموسم القطن لجني هذا المحصول في سهول شبه الجزيرة السورية شمالاً أو التجوال بدراجة هوائية جبلية أو سهلية ومشاهدة العروض التقليدية في الريف السوري، وفي المساء بعد غروب الشمس يمكن أن يتناول السياح العشاء مع أصحاب البيت حيث تقدم أعلاف تقليدية وتؤدي أغنيات شعبية وتروى أساطير وحكايات محلية، وفي معظم الأحوال يشارك الضيوف في تحضير الطعام كل ذلك يدل على وجود الشعور بالأمان لدى السائح القادم إلى الريف في سورية.

الخدمات (البنية الأساسية) للريف السوري قبل الأزمة:

حصل بالريف السوري قبل الأزمة تغييرات بنيوية جوهرية للبنية التحتية، والبنية الخدمية التحتية والفوقية، وتنميتها في مجالات تطور الريف وتنميته، فشبكة المراكز الريفية تتصف بالمستوى الخدمى الجيد الذي يهدف إلى فعالية أكبر من الإنتاج وببداية تطور سكان الريف بحد ذاته، ومن وجهات مختلفة فكرياً واجتماعياً وصحياً، وهذا ما أدى إلى تقليل البطالة وزيادة الأرباح وتراجع الهجرة من الريف إلى المدينة وراء العمل والحفاظ على الهوية والثقافة الريفية وازدهار الزراعة وتنوع المحاصيل الزراعية، ويمكن ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات القروية السورية حالياً مع صناعة السياحة وخصوصاً السياحة الريفية الخضراء في كل من ريف درعا ودمشق وحمص وحماة، والسياحة الصفراء في ريف دير الزور والبوكمال وتدمر والبادية، والسياحة البيضاء في

الزبداني ورنكوس وجبال الساحل السوري، وتتمتع بعض المحافظات السورية بقاعدة طبيعية وموارد انثوغرافية غنية ثقافية وتاريخية، فضلاً عن المناخ المعتدل اللطيف والمناظر الجميلة والإرث الثقافي التاريخي العريق، وهذا ما يمكننا من تنظيم سياحة متعددة الجوانب في الريف السوري لكن في الحقيقة عوامل الجذب السياحي لم تستغل حتى الآن في سورية بالشكل الأمثل، وتحتاج إلى بحث الحوافز الفعالة من أجل استخدامها العقلاني في الأغراض السياحية ويقصد بعوامل الجذب السياحي مجمل الموارد الطبيعية والأنثوغرافية الثقافية والسكانية والديموغرافية الاجتماعية، وكذلك البنية التحتية الاقتصادية ووسائط النقل للمنطقة التي تعمل أو يمكن أن تستغل لتنمية السياحة الريفية الخضراء في سورية.

وتتمثل أهمية السياحة الريفية في قدرتها على المحافظة على الثقافة المحلية والإقليمية بغية تحسين مظهرها وتسويقها وبالتالي تحصل على شهرة أكبر بين السياح وزيادة حجم الزيارات السياحية للمكان وتطوير وتنمية السياحة الريفية الخضراء وتحفز إدارة الأعمال الصغيرة (المشاريع الصغيرة) الهامة من أجل بحث التكوين الاقتصادي التقليدي وصحة اقتصاد المناطق الزراعية وتطوير موارد الاستجمام في الطبيعة وهذا ناتج عن عدم توافق وسط معيشة الإنسان المعاصر مع مطالبه الفيزيولوجية والنفسية.

وسائل دعم السياحة البيئية في المناطق الريفية:

بدأ اهتمام العالم بالنواحي المتعلقة بالبيئة الطبيعية والاجتماعية منذ الستينيات بعد أن ظهر واضحاً أن العالم بدأ يواجه مشاكل كبيرة نتيجة غياب الفكر العلمي للتعامل مع البيئات المختلفة، مما أدى إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في استكهولم ١٩٧٢، وانبثق عنه عدة قرارات، منها معالجة المشاكل البيئية في المراحل الأولى من العملية التخطيطية وما يستتبع ذلك من المحافظة على البيئة وعلى الموارد النادرة، وإنشاء المحميات، كما قرر أن تحقيق المتطلبات السياحية يجب أن يتم بدون المخاطرة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين الذين يعيشون في مناطق ذات موارد طبيعية وثقافية وتاريخية.

وفي الثمانينيات بدأ طور جديد من الإستراتيجية للتعامل مع البيئة بمحاولة توظيف معطيات البيئة من رياح ومياه وهواء وشمس وموارد طبيعية أخرى متمثلة في السطح والتضاريس والأودية النهرية والأشكال التضاريسية الجبلية والسواحل القابعة بقربها من مناطق ريفية متعددة، المظاهر الجميلة سابقة الذكر، وذلك لزيادة الدعم الاقتصادي وتحقيق التوازن وتقليل النفقات التي تنفق على ما يتوفر في المكان المتاح.

ويمكن أن يتمحور الدعم الاقتصادي للمناطق الريفية استناداً لما سبق ذكره، في **تنمية السياحة البيئية** بمايلي:

١ ـ إزالة المعوقات التي تعتري الفعالية السياحية لهذه المناطق كتوعية السكان وترغيبهم بتقبل فكرة السياحة في أريافهم وإبراز أهمية الموارد الطبيعية التي لديهم كمغريات سياحية يعود بالفائدة الاقتصادية لدى السكان الريفيون المحليون عموماً، والأقاليم التابعين له خصوصاً.

٢ ـ إن من أهم المكونات التي تدعم السياحة البيئية وتنميتها هي المناطق الريفية ومرافقها، وللارتقاء بالواقع البيئي الأمثل، ولذلك كانت فلسفة التنمية السياحية قائمة على دعم الاختيار الأمثل للسكان، بعد إجراء سلسلة طويلة من الدراسات والبحوث والأولويات مع المحافظة بقدر الإمكان على القيم الحقيقية للمغريات الطبيعية وغيرها التي يتمتع بها المكان الريفي المختار والمنتقى للسياحة.

٣ ـ الاهتمام بالبعد البيئي كمفهوم محوري لدعم اقتصاد المناطق الريفية، والتركيز على ديمومة هذا الجانب من خلال عمليات الإشراف الواضح والدقيق للمعايير الربحية والتكاليف وأن يتم توظيف كافة معطيات البيئة الطبيعية في الريف المقترح من أجل السياحة.

٤ ـ أن تكون التنمية الريفية والبيئية متجهة بشكل أساسي لصالح المواطنين المحليين، وأن يكون هناك منذ البداية توافق بين برامج التنمية السياحية والمصالح المادية والاجتماعية والثقافية لسكان الريف، لذلك لابد من الاهتمام بتوعية المواطنين المحليين لأهمية هذا النوع من السياحة وحجم الفوائد المترتبة.

٥ ـ إن قيمة وصحة التخطيط الريفي تتأكد باستبعاد الأنماط المعمارية الحديثة التي لا تخدم الريف والعمران الريفي والتي تجعل استغلال واستثمار الطاقات المتجددة متعذراً[1].

٦ ـ الاهتمام بتوفير وتطوير مقومات السياحة الراقية، التي تتمثل في البينة التحتية الأساسية من طرق وماء وكهرباء وصرف صحي في مناطق الجذب السياحي، ولا ننسى ضرورة استغلال الطاقة المتجددة التي يتمتع بها الريف السياحي، وخاصة الشمس في الحصول على الطاقة الشمسية لتقليل التكاليف المترتبة على العملية السياحية داخل الأرياف المقصودة.

٧ ـ وضع دليل سياحي شامل وخرائط مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية، وخرائط لأماكن توضع الآثار والمتاحف كي يسير على هديها ويسترشد بها السائح المحلي والأجنبي.

٨ ـ تنويع المنتج السياحي الريفي وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية والساحلية والصحراوية ومناطق الحياة الفطرية.

٩ ـ ضرورة دعم الحرف اليدوية السياحية والتذكارية بما يخدم البيئة السياحية وينشط الموارد المالية لسكان المناطق الريفية والدولة كافة.

١٠ ـ التوسع في المحميات الطبيعية ومساحتها والتشديد على حمايتها خاصة النادرة والمهددة بالانقراض، والاهتمام بإنشاء المشاريع السياحية حولها بما يخدم سكان المنطقة ويزيد مواردهم المالية.

١١ ـ الاهتمام بالتعليم السياحي بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة بالسياحة البيئية في مناطق الجذب السياحي.

---

(1) العمل السياحي، ص٥٨.

١٢ ـ التركيز على تحقيق تكافؤ الفرص بين المناطق الريفية للدولة في إنشاء مشاريع السياحة البيئية التي تتناسب مع كل منطقة بكل ظروفها المتوفرة والمحيطة.

١٣ ـ إن الحصول على معدلات أعلى للتنمية السياحية البيئية الاقتصادية يكون عن طريق التوازن البيئي وتحقيق التوازن الاجتماعي، وليس وفقاً للتحليل المالي للمشروعات السياحية، ووفقاً لحسابات التنمية الاقتصادية المرتهنة بالبيع والتكلفة، ومن هنا يمكن أن تساعد السياحة البيئية في أن تكون مصدر لدخل السكان الريفيين المحليين مما يقلل فجوة المستوى الاقتصادي بين سكان الريف والمدينة، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم وعدم نزوحهم إلى المدن ويقلل الآثار المترتبة على ذلك.

العلاقة المتبادلة بين البيئة والسياحة الريفية[1]:

توجد علاقة تبادلية وثيقة (*Interrelations*) بين النشاط السياحي الريفي والبيئي، فالبيئة الطبيعية أو الإنسانية توفر الأساس للنشاطات السياحية، بينما تكون السياحة عاملاً للمحافظة على البيئة وتحسينها، إلا أنه إذا لم تتحقق إدارة سليمة للسياحة فقد يؤدي ذلك إلى تصدع البيئة الريفية والحضرية معاً، ويصبح السائحين أنفسهم والمجتمع نفسه ضحية لذلك، ويطلق على هذه الظاهرة بظاهرة التقليد *(Demonstration effect)* سواء في السلوك الاقتصادي أو الاجتماعي، خاصة مع الذين يتعاملون مع السائحين القادمين لزيارة الريف، والذين يميلون بطبيعتهم إلى حب التغيير في نمط السياحة، فإذا فشل المواطنون الريفيون في الاستفادة من هذه الشرائح السياحية فإن بعضهم سوف يحاول المشاركة بطرق غير مشروعة للحصول على متع الزيارة من خلال عمليات السطو، أو ممارسة العادات اللاأخلاقية التي يرفضها المجتمع الريفي بصفة عامة.

والحل السليم لهذه المواجهة التي تحدث خلال عملية تنمية الريف والتوسع السياحي البيئي هو الاهتمام بالأسس التالية:

١ ـ اختيار الأنماط السياحية الملائمة لطبيعة الريف المزار والتي لا تتناقض مع مفاهيم وأخلاقيات المجتمع الريفي المقصود.

---

(١) مرجع سابق، ص٥٨.

٢ ـ أن تحقق السياحة الريفية بقدر الإمكان المنفعة للمجتمع ككل والريف بشكل خاص، والمقصود اجتماعياً واقتصادياً، بحيث يشعر بها ويستفيد منها المواطنون الريفيون الذين يعيشون ضمن المنشأة السياحية الريفية المقصودة والمقترحة.

٣ ـ توسيع قاعدة المشاركة لأكبر عدد من المواطنين الريفيين للعمل داخل المنشأة السياحية بحيث تستوعب سكان الأرياف المجاورة إلى الحد الذي لا يؤثر على التوازن البيئي والمنفعة للمنشأة السياحية المقترحة وذلك من أجل إيجاد تعايش سلمي وتوافق اجتماعي متبادل بين أنشطة السياحة المتعددة والمجتمع المحلي والمحيط به.

٤ ـ إن المغريات السياحية الريفية تعتمد أصلاً على الموارد الطبيعية المتنوعة في الريف كالجبال والوديان والبساتين المثمرة والغابات والحيوانات النادرة والمناخ المعتدل والسطوع الشمسي والبيوت المصنوعة من المواد المحلية كالطين والتبن أو اللبن، كل ذلك يعني أن يتم اختيار الأرياف السياحية الأكثر جمالاً دون الضغط الزائد على عناصر المتعة والجمال مع احترام القواعد الأساسية التي تتكون منها تلك العناصر الجمالية للبيئة حتى لا تفسد وتفقد أهم أسباب جاذبيتها وجمالها.

٥ ـ إقامة منشآت سياحية ريفية جديدة تتوافق مع طبيعة المنطقة الريفية المقصودة من حيث الارتفاع والحجم أو التصميم الهندسي أو نوعية الخدمات والمواد التي يقدمها المكان والقائمين على إنشاء المشروع معاً.

والشكل رقم (*) يمثل نموذج السياسة التنموية للسياحة الريفية الناجحة.

ضوابط حماية البيئة الريفية:

من العناصر الضاغطة على البيئة الريفية التكدس الذي ينجم عن الحركة الموسمية للسياح من جراء تكامل مغريات الريف النموذجي السياحي، فتزايد عدد السائحين في فترات معين من السنة بدرجة تفوق الطاقة الاستيعابية *Carrying Capacity* يؤدي إلى إجهاد البنية الأساسية وإفساد البيئة الريفية، لذا لابد من:

١ ـ نشر وتوزيع المعلومات على السائحين والمواطنين يحفزهم للمحافظة على الريف وحمايته من التلوث مع ضرورة الاهتمام ببرامج توعية الجماهير خاصة الشباب عن طريق برامج - *Public Awareness Public Education*.

٢ ـ أن تتولى السلطات السياحية دورها الفعال في وضع القواعد وتنفيذ الخطط السياحية وتنسيق دور الأجهزة المختلفة بطريق مباشر وغير مباشر بما يضمن المحافظة على البيئة الريفية ومنع تدهورها على المدى الطويل.

الشكل (R) نموذج للتنمية السياحية الريفية الناجحة

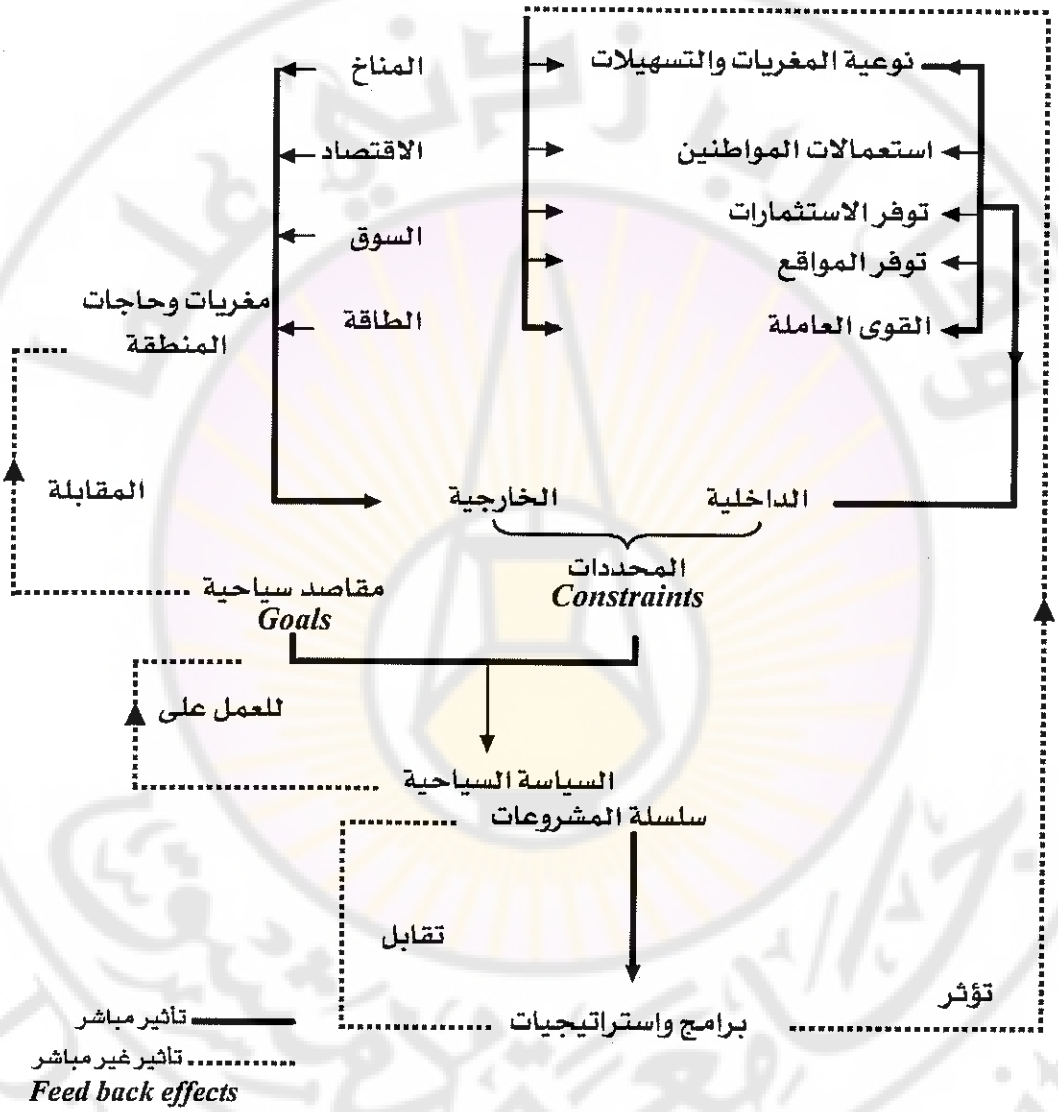

٣ ـ ضرورة اشتراك المواطنين في وضع القرارات المتعلقة بالتنمية السياحية في مناطقهم واختيار الأنشطة السياحية التي تتفق مع ظروفهم وتقاليدهم حتى يمكننا من كسب الولاء والانسجام بين السياحة الريفية والمواطنين المحليين والسياح الخارجيين.

٤ ـ أن تتولى السلطة السياحية وضع إستراتيجية ثابتة للتنمية الريفية في المناطق التي يكون من السهل تعريضها لخطر عدم التوازن البيئي مثل المناطق الساحلية وشواطئ الأنهار والمواقع الأثرية التاريخية النادرة.

٥ ـ أن يتم تجميع كافة القوانين والقرارات التي تحمي البيئة الريفية وتحافظ على جمال الطبيعة والتراث والتقاليد الفنية والمعمارية وإنشاء جهاز إداري يتولى مسؤولية تنفيذ هذه القوانين وما يستخدم من تشريعات.

ومما لاشك فيه أن وضع هذه الضوابط لحماية البيئة موضع التنفيذ يحقق الأهداف التالية:

آ ـ الحماية التامة لأراضي الريف النموذجي السياحي.

ب ـ اختيار المشروعات السياحية ذات الفوائد الإيجابية التي تتفق مع أنماط الطلب المتوقع للموقع الريفي.

ج ـ يصبح النمو السياحي متفقاً مع مصلحة الريف السياحي على المدى الطويل غير متأثر بعوامل التغيير أو لظروف مؤقتة.

د ـ حماية الثروة النباتية الطبيعية منها والزراعية، والمحافظة على المساحات الخضراء والقيم والتقاليد الريفية باعتبار أن الزراعة أكثر الصناعات السياحية حاجة واستقراراً واستدامةً.

النموذج الأمثل للريف السياحي:

إذا كانت السياحة قد أصبحت حاجة ضرورية للمجتمع الإنساني فإن عدة عمليات تخطيطية متكاملة ومتعددة الجوانب وعميقة الدراسات يجب أن تعد أساساً لحماية البيئة الريفية والمحافظة على التوازن الطبيعي البيئي الذي أبدعه الله سبحانه وتعالى.

فتدهور الريف الزراعي بثرواته الزراعية والحيوانية ومجمل ثرواته الطبيعية بما فيها من مظاهر السطح التضاريسي (جبال وسهول وحوضات وأودية نهرية وغير نهرية) واختفاء القيمة الأصلية لهذا التراث الطبيعي ينشأ غالباً نتيجة لترك التنمية السياحية تسير في إطار غير مخطط وواعي وعدم وجود التشريعات المناسبة، وعجز **الأجهزة الإدارية** في أن تتولى مسؤولية المحافظة على هذه الثروات البيئية وترك القطاع الخاص بأن يقوم بالتنمية السياحية طبقاً لعوامل السوق الرائج المجردة دون ضمان مصلحة المجتمع.

لذلك كله تبين أن ديناميكية السوق الرائج ليست كافية في حد ذاتها لمنع تدهور البيئة وذلك للأسباب التالية:

ـ إن السوق يتأثر بأحداث المدة القصيرة مثل زيادة الطلب أو نقص في العرض، بينما نجد أن المؤثرات التي يتوالى حدوثها على البيئة الريفية تقع دون أن ندرك تأثير كل منها على حدة خلال فترات طوية نسبياً أو ليست ببعيدة.

ـ إن هناك من القيم والثروات الريفية ذات المناظر الطبيعية والجمال النادر ما يجب المحافظة عليها في وضعها الأصيل بدون تغيير أو تبديل في نسيجها، لأهميتها كإغراء سياحي وقدرتها على جلب منافع اقتصادية في المدة القصيرة، لذا يتحتم علينا جعل بعضاً من هذه الأرياف محميات ريفية بحيث يمتنع العمل بها وإحداث أي تغيير إلا وفقاً لما يتناسب مع أوضاع مجتمعها الريفي وطبيعتها الساحرة ووفقاً لأسس تعود بالفائدة على كلا الجانبين.

ـ إن من القيم والثروات البيئية الريفية ما يحتاج إلى ضرورة المحافظة عليها بوضعها الفطري، وهذا ما يتعلق بالمنظومة الفطرية والبيئة الدقيقة في بعض الأرياف النادرة الجمال والفريدة بثرواتها المتنوعة، فخير حل لها هو المحافظة على شكلها الفطري.

في ظل النظرة السوقية المحدودة لإشباع رغبات وتدفقات مفاجئة خلال المدة القصيرة لتحقيق أهداف سريعة ولركوب موجات سياحية زائفة سرعان ما تنحسر بخيبة الأمل وتترك وراءها ريفاً محطماً وموارد هائلة تم تدميرها وإهدارها وفطريتها التي أبدعها الخالق كما حصل في حوض وأرياف الزبداني ـ أرياف غوطة دمشق ودرعا، وأرياف الجزيرة السورية شمالاً، ومن الصعب إعادتها إلى أصلها وهو أمر يدعو للخوف من أن تطغى المصالح الذاتية والاندفاع نحو توسع ريفي غير مدروس وإقامة مشاريع طفيلية ركوباً للموجة الصاعدة تجاه هذا الريف أو ذاك مما يؤدي إلى تدمير بيئته وانحسار أهميته بشكل مفاجئ وسريع.

وتحاشياً لكل هذه السلبيات يجب أن يكون الأسلوب التنموي شاملاً للريف المركزي والريف المحيط به، ومتكاملاً وليس قطاعياً، ولن يتم ذلك إلا بالتنمية السياحية الريفية المتكاملة التي يمكن أن تستوعب النشاط السياحي وتحدد له المكان والدور المناسب. كما في الشكل (*R*).

التوازن البيئي مسؤولية من؟!..:

لاشك أن الدولة بمفهومها المتكامل *Integrated state* ممثلة لكل المصالح القومية في المدة القصيرة والمدة الطويلة، إلا اللهم إن كان يجتاح الدولة غزو خارجي كما يحدث في بلداننا العربية،

فهذه مسؤولية الدول الكبرى المركزية وأطماعها بالدول اللامركزية، وما عدا ذلك فالدولة مسؤولة ومكلفة بالمحافظة على حقوق الأجيال الحالية والمتعاقبة دون غيرها في تحديد ما يلي:

- المناطق الريفية التي يمكن تنميتها.
- توزيع النشاطات والأنصبة بين القطاعات.
- تحديد الأدوار والتنسيق بين كل منها.
- المحافظة على الطاقات وتحاشي الازدحام في الريف الجميل.
- حماية البيئة الريفية بمعناها الاجتماعي وتراثها التقليدي الفريد واحترام العادات والتقاليد والمحافظة عليها.

إن الهدف الأساسي من إقامة البناء التنموي السياحي على قواعد ونظم وأساليب إدارية صحيحة هو الوصول إلى **تعظيم الناتج الاقتصادي** والاجتماعي من السياحة بالنسبة للدولة والمجتمع وبالنسبة للمواطن الريفي والمدني معاً، مع حماية الموارد السياحية وتقاليد المجتمع وفنونه من التأثر بالعوامل السلبية التي قد تنمو بعيداً عن التخطيط والتنمية الرشيدة.

وقد أكد مؤتمر مانيلا بإعلانه في السياحة العالمية ضرورة وضع السياحة في مكانها الصحيح باعتبارها صناعة ديناميكية شديدة التغير والحساسية بالمحيط الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي، مشيراً إلى مسؤوليات الدول والحكومات والمؤسسات للنظر إلى السياحة بما يتناسب مع أبعادها الحقيقية سابقة الذكر.

النموذج التقني للمجمعات الطبيعية الريفية

يرى الكثير من الباحثين أن القيمة الجمالية الجاذبة للسياحة متعلقة بالبنية المورفولوجية للاند سكيب أي السطح التضاريسي والمنظر الذي يجري كشفه من خلال المناظر الطبيعية العالية والخارجية عن البقعة المركزية البؤرية للمنظومة السياحية ريفية كانت أم طبيعية أو غير ذلك.

وهذا ما يمثل المنطلق الجمالي في نفسية الإنسان أو الحاجة النفسية والروحية القوية لديه، ونظراً لذلك ولدى تقييم الموارد الطبيعية السياحية لابد من إعطاءها تقييماً جمالياً ونفسياً، لأن الجمال يطوّر ويرقّي الإنسان ويهذبه مهما كان شكل ومظهر هذا الجمال، وليس من قبل المصادفة أن تحظى الأراضي والأرياف التي تتمتع بقيمة جمالية كبيرة بطلب كبير لدى المستجمين.

ودلّت الدراسة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول توزع السياح في أقسام من المناطق السهلية والمراكز البؤرية المستقطبة للسياح أن الأثر الأكثر جذباً هي المناطق المتطرفة أي القائمة على السياحة خارج المدن وعلى الشريط الحدودي بين محيطين مختلفين (الماء واليابسة) تأثير قوي، والمروج الخضراء أي الأحراج والشجيرات ذات تأثير متوسط، والتلال والغابات ذات تأثير ضعيف، مما يدل دلالة واضحة على أهمية وجود أماكن قابلة للإقامة وقابلة لوجود سكان فيها.

النموذج الأمثل للمجمعات الريفية الطبيعية

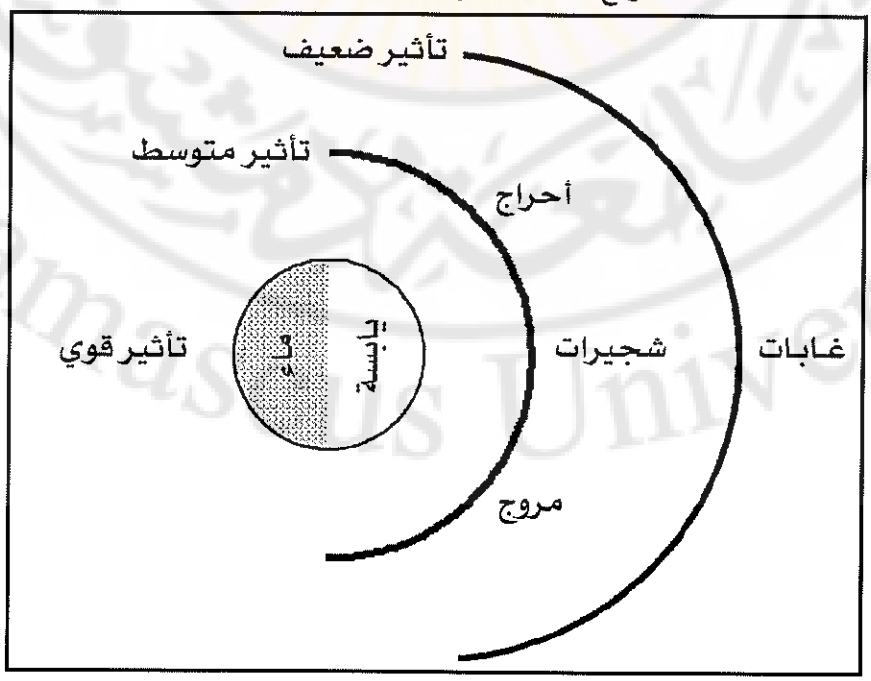

إعداد، د. جميلة أبو قاسم

فالإنسان يأنس بوجود الإنسان في أي مكان يحب أن يزوره ولكن ليس بالضرورة بأعداد كبيرة، إنما من الضروري أن يألف المكان بوجود بعض القاطنين والمارين فيه.

ولذلك نجد أن العناصر الجمالية تحتاج إلى التنوع في السطح والتضاريس أو اللاند سكيب أو المشهد، وبالتالي يتطلب ذلك تنوعاً في المنظر الطبيعي ويتشكل التنوع من:

١ ـ البنية الداخلية للمجمع الطبيعي (أي مركز البؤرة أو الاستقطاب).

٢ ـ الصلات الخارجية مع المجمعات الطبيعية الأخرى (الأرياف المحيطة بالريف النموذجي).

٣ ـ نظرة السائح للانسجام والاقتران الطبيعي.

ومن المهم أيضاً هو طبيعة تمازج أو اقتران النبات والتضاريس بالمكان المطلوب، مما يساعد على تجزئة اللاند سكيب بالقوة البصرية المجذوبة للمنظر وعلى العكس فإن امتلاء المنخفضات بالغابات يترك انطباعاً حول استواء المنظر التضاريسي السطحي فيرتفع التقييم الجمالي في الحالة الأولى وينخفض في الثانية.

ـ فالتنوع الخارجي للمنظر الطبيعي يتنوع بتنوع السطوح التضاريسية المكشوفة وبالتالي فإن التوجه الحديث لحركة السياح يكون باتجاه المناطق ذات الريف السهلي والريف الجبلي لأنه يعطي تنوعاً خارجياً عالياً في المنظر الطبيعي مما هو عليه في الأراضي المغلقة كالمدن الداخلية.

ـ تتضمن مؤشرات الجمال النفسي للتنوع الخارجي للمنظر الطبيعي بعدد المجمعات الطبيعية المجاورة التي يمكن مشاهدتها وزيارتها في آن واحد وإعطاء مقدار من الإحساس والانطباع الأفقي والشاقولي لتلك المناظر الطبيعية الموجودة في الأرياف والمساحات الطبيعية المحيطة بالبؤرة المركزية المستهدفة للزيارة، مما يسمح بالحركة والنشاط بين تلك التضاريس المتنوعة ثم العودة للمكوث في الريف المركزي المعد للإقامة.

مثال: كلما كانت زاوية الانطباع من المناظر الخارجية أكبر بدرجة ٣٦٠ في القمم الجبلية وكانت الأرض المأهولة صفر زاد احتمال الإقبال على الأرياف لوجود تلك المجمعات الطبيعية بسبب تنوعها حيث يتعلق عمق المنظر الطبيعي للرائي والسائح **بارتفاع نقطة المراقبة فوق القمم.**

ومنه سيقوم برسم خيال خط الأفق وتقسيم الأراضي والمناطق المحيطة بالمركز عبر الالتواءات والثنيات الموجود داخل المجمع.

ـ هناك انطباع آخر يجب أن يتشكل في نفس السائح أثناء زيارته للمجمعات الريفية ذات المناظر الطبيعية ويقوم هذا الانطباع على مقدار التباين (التضاد) تارة أو التفرد (المصادفة) تارة أخرى، فالأولى للمكان المزار وهو مكان الإقامة الدائم مما يشعره بالغبطة والشكل الفريد هو بدرجة المصادفة أو عدم المصادفة للموقع أو الظاهرة.

تقييم الموارد السياحية للنموذج التكنولوجي التكاملي:

يعكس التقييم التكنولوجي تفاعل الإنسان مع المحيط الطبيعي وذلك من خلال تقييم تقنية النشاط السياحي والتقانة، وبالتالي فإن نموذج التقييم هذا يشتمل على ناحيتين يجري بها تقييم نوع الممارسات لكل منظومة، ممارسات سياحية من جهة وإمكانية استثمار المكان الريفي للموقع من جهة أخرى.

ويتضح مما سبق أن صاحب التقييم من موقع السائح هو القطاع السياحي ولكن يجب أن يتمتع هذا القطاع بنوعية عالية من الوعي لخصائص المكان التي ستكون بمثابة الراحة والعلاج النفسي وما شابه ذلك للسائح، والأمين على تنظيم الراحة والاستثمار الاقتصادي الناجح من جهة والعائد على السكان والمجمعات بكاملها من جهة أخرى ومن خلال حفظ المساحات الاحتياطية والخاصة بالأبنية السكنية واستمرارية مدة الاستثمار ووجهة النظر الاقتصادية.

إن أفضل أساس لتقييم الموارد السياحية برأي الغالبية هم الجغرافيون لأنهم سيضعون خارطة كاملة موروفولوجية (للسطح التضاريسي) لدراسة مواقع التقييم في الوحدات التركيبية المكانية الطبيعية، وستقوم بتحديد الوحدات بواسطة مقياس الدراسة والخرائط المناسبة لها: ويتضمن ذلك المقياس الصغير (لريف أو مقاطعة) الجغرافية الطبيعية ثم مقياس متوسط لأقسام كبيرة من المكان أو المجمع السياحي المقصود وهو أمكنة أكبر لأرياف كبيرة ثم مقياس كبير لكل المجمع أو الرقعة.

إن اختبار مقاييس التقييم التكنولوجي للموارد السياحية هي أبحاث ذاتية مستقلة وجدت انعكاساً لأعمال الجغرافيين ولكنها تحتاج لمتابعة من أجل معرفة ارتباطات السياح بالمكان والهدف السياحي.

وتبرز مشكلة تقييم القطاع السياحي كله نتيجة استثمار الأراضي من أجل النشاطات الاقتصادية فقط السياحية الكبيرة دون الأخذ بعين الاعتبار بقية الجوانب، لذلك من الضروري السير في الإعدادات بشكل عام للقطاع السياحي وليس بشكل خاص تجاه المجمع الطبيعي حيث يمكن أن تكون خصائص المجمعات الطبيعية هذه لأجل السياحة الفيزيولوجية النفسية (أي خاصة بالصحة النفسية)، وبالتالي تبرز فيها معلومات كافية للمجمع الطبيعي، تملك في مشاهدها التفرد والغرابة والتبدل.

وهذا الأمر حيوي ومهم جداً لدى وضع مخططات وبرشورات الإرشاد السياحي ووضع المصورات العامة لتوزع السياحة وللتقسيم الإقليمي السياحي وفي الاستثمارات الاقتصادية.

ـ والمتبع أيضاً في بعض الدول من أجل التقييم التكنولوجي الأمثل والتكاملي هو طريقة جمع وتلخيص التقييمات الخاصة لأنواع السياحة المشتركة في المنظومة الريفية الطبيعية من حيث الموقع.

وفي المرحلة الأخيرة للعمل التقييم وبعد التحليل يتم اختيار شكلان للتقييم هما **تقييم نوعي** يسمح منطقياً بالتحليل العلمي لمؤشرات التقييم القائمة على أصل الريف الطبيعي وموقعه ومنشأه، و**تقييم تسلسلي** قائم على استخدام الطرق الرياضية والتصانيف الرياضية ثم وضع هذه التصانيف موضع العنونة لتسمية كل موقع من مواقع المجمع الريفي وهو ما نسميه بالتمثيل البياني للخرائط والدلالات المسقطة على الخرائط السياحية.

السعة السياحية للمكان (الطاقة الاستيعابية) *Capacity Touristy of Place*:

أصبحت السعة السياحية للأرض حيوية جداً، نظراً لارتباطها بإيجاد الحلول لقضيتين اجتماعيتين مترابطتين مع بعضهما البعض، وهما تأمين الراحة التامة للإنسان السائح، وحماية الطبيعية في المواقع السياحية الريفية وغيرها.

وتتوضع غالبية مواقع السياحة الريفية في المناطق النائية الغنية بيولوجياً من ناحية نقاء الهواء وعدم التلوث ويغلب عليها الهدوء، ولكن سكانها فقراء، لذلك فإن من أهم العناصر الأساسية كمعيار للحفاظ على البيئة الريفية بمواصفاتها هو عدم الضغط عليها في الاستثمار السياحي سواء بالنسبة لاستخدامات الأراضي الطبيعية لأهداف سياحية أو استغلال حاجة سكانها الفقراء للأموال القادمة من السياح القاصدين. وفي عملية الاستثمار السياحي الضاغط على الأراضي الطبيعية والريفية.

ويمكن القول أن سرعة تراجع أو تدمير البيئة أسرع من إمكانية استصلاحها، وخاصة إذا اقترن ذلك بالاستخدام المترافق للظروف الاقتصادية ـ الاجتماعية، فحرق غابة بكاملها قد يتم في يومين ولكن استرجاعها كما كانت قد يحتاج إلى عشرات السنين، لأن ذلك يعني تراجع المصادر الطبيعية من نباتية وحيوانية وربما انقراضها في ظل الاستخدام المفرط من قبل المستثمر والسائح بشكل غير منضبط ومنظم، لذا من الواجب تخفيف الظروف غير الملائمة للاستثمار.

ـ وعند دراسة السعة السياحية للأرض من الضروري الانطلاق من أن موضوع الأنشطة السياحية هو المقدرة السياحية *Touristic ability* التي تشكل مجمل المعطيات الطبيعية والتاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية من أجل تنظيم وقضاء السياحة والاستجمام.

ـ وعند دراسة المقدرة السياحية الكامنة في المواقع المقترحة والمرغوبة يمكن تحديد مستويات الحمولة وحجم المقدرة السياحية المكونة للمكان في جميع المستويات.

وتضم المقدرة السياحية على مستوى الدولة الجانب الاقتصادي في المرتبة الأولى وخاصة المركب الاقتصادي للموارد الرئيسية والاحتياطية والموارد العاملة.

ويعبر مفهوم السعة السياحية على مستوى الدولة والإقليم والكبير عن ارتباط الأفواج السياحية بمستوى التطور الاقتصادي ومستوى معيشة السكان، لذلك لابد من دراسة حجم الأفواج السياحية وتوافقها بحجم الإقليم الطبيعي واحتياطي الموارد السياحية وتنوعها وانتشارها في الموقع المستهدف من قبل السياح.

كما يلفت بعض العلماء النظر والانتباه إلى أهمية وجود علاقة تناسبية بين تدفق أفواج السياح ومدة إقامتهم في الإقليم والمركز البؤري المقصود للسياحة الطبيعية مع عدد سكان المكان الدائمين لتحقيق المقدرة والسعة السياحية للأرض.

فالسياحة الأجنبية (الخارجية) في الدول النامية مثلاً تخلق صعوبات تأمين المواد الغذائية عندما يزيد مستواها عن حد معين. وهذا يتطلب معرفة السعة السياحية بحدودها المثلى وإمكانات هذه الدول الغذائية لتأمين ما يطلب من الغذاء للسياح والسكان معاً.

وتتعلق السعة السياحية بإمكانية الاستثمار إذ لا تستطيع الدول ذات المستويات المتدنية في التطور أن توجه استثمارات كبيرة للبنية التحتية للسياحة حتى لو كانت تمتلك موارد ضخمة، وإن

فعلت ذلك فإن الاستخدام الحالي للموارد السياحية يحمل عادة في هذه الدول طابعاً توسعياً وغالباً ما يؤدي إلى تخريب المقدرة السياحية.

مثال على ذلك: يمكن أن تكون بعض الدول الإفريقية التي نمت فيها سياحة الصيد البري، قد أدت إلى إبادة الحيوانات القيمة، متجاوزة المعايير البيئية المسموحة.

وتلفت بعض المؤلفات الانتباه لدى تحديد سعة المكان إلى التناسب المسموح به لعدد السياح إلى السكان المقيمين بشكل دائم، وبحيث تتم المحافظة على أجواء حسن الضيافة، بحيث لا تتجاوز ١ إلى ٣ لا أكثر في الدونم أو (١٠٠٠م٢).

لدى الانتقال إلى المقاييس الأكبر في دراسة السعة السياحية للمنطقة، فإن الاهتمام سيتركز أكثر فأكثر استخدامها السياحي من الناحية البيئية.

ولكن في هذه الدراسات تصل السعة السياحية للأرض إلى تناقض بين الاحتياجات السياحية وإمكانات الطبيعة في تلبية تلك الاحتياجات. وينبغي أن يؤخذ هذا التناقض بعين الاعتبار، ولكن من وجهة نظر تنظيم القطاع السياحي هذا الرأي غير كافٍ، لذا لابد من حل الكثير من مشاكل السعة السياحية للأرض وخصوصاً في المناطق شديدة الاستثمار، لذا كان لابد من حساب السعة السياحية للمناطق شديدة الاستثمار.

إن القيمة التقريبية لسعة أي إقليم حسب *(Cratkov-1981)* (Ei) تحسب كناتج لدرجات التكثيف المعياري للاستثمار السياحي للمكان (Jco) محسوبة بـ (إنسان/ يوم/ كم٢. سنة) على نوعية موارده (1/4 Qi).

الاستمرار النسبي للفترة الملائمة (K1/Kco) ومساحة الإقليم (Si).

$$E_i = \frac{1}{4} Q_i \frac{K_i}{K_{co}} J_{co} S_i$$

سعة الأقاليم الاقتصادية أو القطر عموماً يتم الحصول عليها بجمع قيم سعة الأقاليم المحسوبة، بهذا الشكل كان في البداية مقارنة كمية السياح النظرية الممكنة والمحسوبة + الذين يمكن أن يسافروا على مدار السنة إلى الأقاليم المختلفة ضمن القطر *(Cratkov-1981)*.

ـ إن الطريقة المعيارية السابقة لحساب السعة السياحية تعطي فقط قيماً تقريبية، إذ أن استخدام موارد المنطقة مرتبط بقوة تطور القاعدة المادية للسياحة، والقدرة الإنتاجية لشبكة النقل.

تحديد الحمولات السياحية *Carrying Capacity*:

يقصد بطاقة الحمل *(Carrying Capacity)* هو الحد الأعلى من الزوار الذين للمنطقة السياحية أن تستوعبه دون أن يؤدي ذلك إلى أضرار بيئية أو تخريب بالنظام البيئي والمعايير البيئية لتلك المنطقة سواء كانت هذه المعايير طبيعية أو اجتماعية أو اقتصادية أو إدارية.

إن التزايد المستمر في عملية جذب أعداد كبيرة من السياح إلى المناطق الريفية بهدف السياحة يتطلب توسعاً متواصلاً في ضم أراضي أقاليم جديدة تتطور أيضاً وتنمو بوتائر أسرع في عملية تنشيط العمل السياحي وفعالياته، وهو ما يؤدي إلى رفع مستوى تأثير الزائرون السياح على المواقع والمجمعات الطبيعية في الأرياف. وبالتالي فإن طاقة الحمل البينية هي قدرة النظام البيني على دعم الكائنات الحية من نباتات وحيوانات وباحتياجاتها الأساسية من الماء والهواء والتربة والغذاء لتبقى قادرة على الإنتاج والتجديد وبالتالي فإما طاقة الحمل هي مستوى العتبة *Threshold* للنشاط البشري لمصادر الطبيعة، بحيث لا تتجاوز قدرتها الطبيعية على التجدد من خلال وضع معايير لتأثير السياحة على تلك المواقع الطبيعية.

لقد برزت مشكلة ترشيد حمولات السياح في المواقع السياحية الطبيعية والريفية، وكان لابد من الحيلولة دون تدهورها والمحافظة على الظروف الملائمة لأنشطة السياحة والاستجمام.

وتقوم عملية حماية الحمولة على المراقبات المتفرقة للمهتمين أو بالقيام بتجربة أو بحث كامل ميداني على المواقع الريفية والطبيعية التي تم استثمارها سياحياً، وهذه الأبحاث الجادة مازالت مقتصرة على حالات معينة ومتفردة.

وتقوم على تقسيم الإقليم تقسيماً إقليمياً لمناطق معينة حسب وظيفته مع الأخذ بعين الاعتبار شدة التأثير ونظام الاستخدام.

وقد لوحظ في نتائج التطبيق العالمي للأنشطة السياحية الطبيعية وجود اختلافات كبيرة في المعايير والنتائج، فقد يتأرجح نصيب السائح الواحد من الشواطئ في دول مختلفة من ٥ إلى ١٥م٢،

في حين لا يتم التقيد بهذه المعايير في المنتجعات الكثيفة بالسياح والمستجمين في الذروة، وتقل المساحة المخصصة للشخص الواحد إلى ١م٢.

كما لوحظ تأرجحاً كبيراً في معايير المنشآت والسكن السياحي في الأرياف الطبيعية ما بين إقليم ريفي وآخر، ففي روسيا تساوي ٣٥٠ إلى ٥٠٠م٢، مساحة نصيب الفرد من السرير الواحد، في حين وصلت في بلغاريا إلى ١٥٠م٢ للفرد السائح في منتجع الرمال الذهبية، وفي رومانيا وصل إلى ٨٥م٢ في منتجع مامايا، وفي إنكلترا «برون آي، مور» إلى ٥٣م٢ للسرير الواحد، أما في البحر الأدرياتيكي فقد حسب نصيب الفرد حسب الدراسات والأبحاث بشكل مخالف فقد بدأ نصيب السرير للفرد السائح من حساب حظه في البلاج بـ ١م٢ من الشريط الساحلي مع (١٠م٢) في عمق البحر للمستجم الواحد، أما المساحة للتجوال والنزهة على الأقدام هو ٠.٥ هكتار وفي أراضي الصيد يصل إلى ٢ هكتار للصياد الواحد.

وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية المعايير الاعتبارية والقياسات التالية: (جدول S).

الجدول (S) المعايير الاعتبارية للنشاط السياحي في الولايات المتحدة الأمريكية

أنواع الاستثمار السياحي للأرض	المساحة للسائح الواحد
مناطق الاستجمام في الضواحي وساحات الألعاب.	٨٠م٢
الشواطئ والبلاجات.	حوالي ١٨.٥م٢
ساحات لأجل النزهات والولائم.	١٠٠م٢
ممرات وطرق لسياحة السير على الأقدام.	٨٠م٢
ممرات وطرق لركوب الخيل.	٨٠م٢

بالإضافة إلى السعة الطبيعية هناك السعة النفسية الفيزيولوجية للمكان التي تحدد إمكانية القيام بالأنشطة السياحية في المكان الطبيعي أو الريفي الطبيعي مع الاستجمام على مساحة قادرة لاستيعاب عدد معين من الناس دون الإخلال بالشروط النفسية والصحية التي تشعرهم بالملل أو الضجر والنفور من المكان محسوبة للشخص الواحد، من خلال الأخذ برأي عينة من الزائرين للمجمع الريفي الطبيعي السياحي كما هو واضح في الشكل (C).

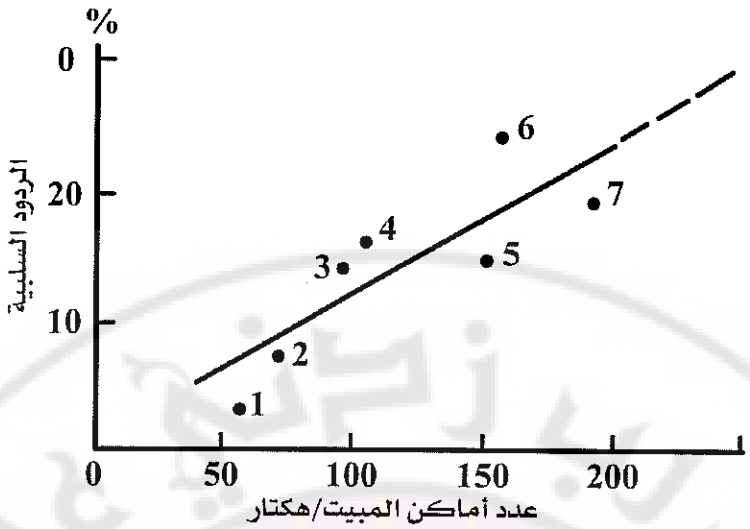

وتختلف المجمعات الطبيعية وعناصرها بشكل واضح من حيث مقدرتها على الصمود أمام الحمولات السياحية والاستجمام، وقد حدد العالم البولوني الشهير كاستورمسكي قيمة مقاومة ٤٠٠ نوع من النباتات بالحد الأقصى للزيارة الأسبوعية بمعدل ٤٦ شخص للهكتار، وبالنسبة للصنوبر القص ٥٠ ـ ٩٠، وبالنسبة للمرج القص ١٢٤ ـ ١٩٦، و٣٠٠ شخص للمراعي.. إلخ. وهؤلاء متحركون بمعدل ٨ ساعات داخل البؤرة السياحية دون توقف وبعدها تبدأ النباتات بالتراجع.

وبالتالي الحمولة تقاس بعدد السياح الزائرين للمكان مضروبة بوحدة الزمن على المساحة الخاصة بالمجمع المكاني الطبيعي.

$$\text{مقدرة الحمولة} = \frac{\text{عدد السياح}}{\text{المساحة}} \times \text{الزمن}$$

لقد توفرت معطيات حول أسباب ظهور التغيرات في المجمعات الطبيعية الريفية المطروحة للسياحة والمجربة وسرعة تطور هذه التغيرات تحت تأثير الحمولة السياحية ومراحلها.

تقوم أسس الكثير من الدراسات الأخيرة على قواعد عن مراحل «التراجع السياحي» مماثلة لمراحل تراجع المراعي، وقد قامت كازانسكايا *(Kasanskaya-1972)* في دراستها بتحديد ووصف ٥ مراحل للتراجع السياحي، هي:

١ ـ لم يتسبب نشاط الإنسان في أية تغييرات واضحة في المجمع الحراجي.

٢ ـ تبدو التأثيرات السياحية للإنسان في إقامة شبكة محدودة من الممرات، وفي الظهور الأولي لتخريب وتدهور الغطاء النباتي.

٣ ـ شبكة من الممرات الكثيفة نسبياً، وتسود الأنواع النباتية المحبة للضوء في الغطاء النباتي، وتبدأ بالظهور الأعشاب المرجية، وتقل قدرة الغطاء النباتي، ولاسيما في الأقسام خارج الممرات إذ مازال تجدد الغابة مقبولاً.

٤ ـ شبكة من الممرات الكثيفة تحيط بالغابة، وعدد الأنواع الحراجية بالذات غير كبير في تركيب الغطاء النباتي، ولا يوجد عملياً جيل ناشئ قادر على الحياة بعمر (٥ ـ ٧ سنوات)، ويلاحظ الغطاء العشبي على شكل قطع فقط عند جذوع الأشجار.

٥ ـ غياب كامل للغطاء العشبي والغطاء الناشئ، والنماذج المتفرقة في الأرض المداسة هي عبارة عن أنواع من الأعشاب الطفيلية الضارة والحولية.

دور القطاع العام والخاص
في دعم اقتصاد المناطق الريفية

لا يمكن تصور مدينة أو منطقة ريفية في أيامنا هذه خالية من الزوار والسياح، بل تغير ذلك إلى دول العالم قاطبة منها ما يملك السياحة وخططها، ومنها من يحاول تطويرها، ولم تقتصر السياحة وصناعتها على الدول الأوروبية (الغربية منها والشرقية)، بل شملت دول أمريكا وإفريقيا وآسيا واستراليا وخاصة دول العروض المعتدلة في الوطن العربي وغيره.

وتستند صناعة السياحة ككل على قاعدة الموارد الطبيعي إذ يجب أن تكون هذه القاعدة جذابة ومشوقة لطالبي وعشاق الاستجمام والراحة والتغيير الروتيني لحياتهم، ويفضل أن تتمتع بطبيعة بكر تتميز بالقياسات المناسبة تلافياً للازدحام بالسياح ومحمية من مختلف المخاطر، كالفيضانات والجفاف والتسمم والحشرات والنباتات والانجراف والهزات الأرضية، بالإضافة للأهم وهو وجود الأمان في المناطق المقصودة للسياحة.

وتعد السياحة في كثير من الدول ضمن الفروع الثلاثة الرائدة للنمو الاقتصادي السريع تزيد من الدخل المحلي وتؤمن فرص العمل وتطور البنية التحتية الإنتاجية والخدمية والاجتماعية في المراكز السياحية.

وتنشط وتفعل عمل مراكز الحرف الشعبية وتؤمن رفع مستوى معيشة السكان المحليين وتضاعف الإيرادات من العملات الصعبة وهذا استنتجت به في المناطق الريفية ودور القطاعات المختلفة في تطويرها، لذلك يتجلى دور القطاع العام في الدولة لتشجيع السياحة في البيئة الريفية فيما يلي:

١. تحديد الأماكن الأجدى سياحياً والعمل على تشييد ودعم البنى الأساسية والخدمات المساندة.

٢. وضع الخطط السياحية المتكاملة بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية والجهات المتعلقة بهذا الشأن وتنفيذ مشاريع السياحة البيئية الحريصة على مصلحة البيئة والآثار وحماية التراث الثقافي.. بحيث تحدد مناطق السياحة الريفية في الأقاليم ولا تسمح لإقامة أي منشأة سياحية إن لم تكن ضمن المواصفات المحددة في الخطط.

٣. تشجيعها للاستثمار السياحي كافة، وذلك من خلال القوانين المصدرة للجهات المسؤولة كوزارة السياحة وغيرها بما يخص قوانين الاستثمار السياحي كما هو الحال في سورية في القانون رقم (١٨٦) لعام ١٩٨٥ بمواده الإحدى عشر، والذي يعفي الفنادق في المستوى الدولي وحتى الدرجة الثالثة، وكذلك المطاعم والملاهي من الضرائب، ويتيح لها استيراد متطلباتها الرئيسية (من مواد البناء والتشييد والأدوات والتجهيزات والسيارات والعمل والأثاث... وغيرها)، وهي معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية، ومن ضريبة الدخل والأرباح السنوية الصافية.

دور القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص الأكثر فعالية في مجال السياحة، ويعوَّل عليه كثيراً في تنمية وتطوير السياحة الريفية ونشاطاتها، كما يعتبر الداعم الأساسي لتفعيل السياحة لأي دولة، ليس فقط بمشاركته بمشروعاته التنموية بل بنشر الوعي السياحي من خلال إقامة الندوات واللقاءات التي تثري هذا النشاط ويتمثل دوره في دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة الريفية، في الآتي:

ـ توفير البيئة اللازمة لتنمية وتطوير السياحة الريفية، والمتمثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالنشاطات الرياضية، كالرياضة المائية، وتسلق الجبال، والتزلج على الرمال، والمخيمات الصيفية، والشتوية، وتنظيم الرحلات الجماعية للمناطق التاريخية والأثرية والمناطق الطبيعية، وتوفير المكتبات والبرامج الخاصة في الفنادق، وتخصيص أماكن بالمشاريع للعائلات وتوفير كافة الخدمات المساندة المتعلقة بجوانب بيع السلع اليومية، وبيع الأدوية اللازمة وبيع الألبسة والاكسسوارات التقليدية والعطور.

ـ التركيز على توظيف العمال الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة الريفية، والعمل على تعليمهم وتدريبهم بما يتلاءم مع هذا النوع من السياحة.

ـ التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السياحة الريفية وأهمية الاستعانة بالاستشاريين المتخصصين في هذا المجال بما يحافظ على حقوق المستثمر الوطني في تلك التعاقدات.

ـ التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة الريفية حتى يمكن لجميع فئات المواطنين ارتياد هذه المشروعات.

ـ ضرورة أن تتولى الشركات التي تستثمر في مشاريع السياحة الريفية إعداد مجموعة من البرامج للسياحة الداخلية بما يتناسب مع المواطنين والمقيمين وبما يواجه مشاكل التلوث، والموسمية وتدني نسب الإشغال في المشروعات السياحية وفي نفس الوقت يتلاءم مع تنوع المناخ بين مختلف مناطق ومدن الدولة.

آثار السياحة على المجمعات الريفية

لقد أحدث السياحة تغيراً كبيراً في السلوك البشري والعادات والتقاليد، وفي البيئة الاقتصادية تفوق دورها في المؤثرات الطبيعية، وكان التأثير على تلك الجوانب واضح، لذلك يرى الكثيرون أن السياحة بمعناها العام في المناطق الريفية ليست الحل السحري للتنمية الريفية نظراً لتسرب الدخل والتقلب بين العرض والدخل وتدني الأجور خاصة إذا كان الاقتصاد الريفي ضعيفاً أصلاً، وإن أحدثت السياحة الريفية جوانب إيجابية في الاقتصاد فذلك لتأثيرها السلبي على جوانب أخرى، وفيما يلي عرض للآثار الإيجابية والسلبية، ونأخذ إقليم الزبداني مجمعاً ريفياً بمختلف أريافه ونموذجاً لتأثير السياحة الريفية ذات المصدر الطبيعي لجاذبيتها.

الآثار الاقتصادية:

يمكن تقسيم هذه الآثار إلى نوعين:

١ ـ آثار اقتصادية إيجابية:

أحدثت السياحة في الزبداني تطورات كبيرة في اقتصاده، ودخل سكانه لعام ١٩٩٩م، تمثلت في الآتي:

١ ـ نجم عن ازدياد الطلب السياحي على السلع والخدمات في المبيعات والإيرادات، وتحسن بالتالي دخل الأفراد حيث ارتفع الدخل.

٢ ـ ترافق التزايد في الطلب السياحي بتحولات العرض السياحي فتمثل في زيادة المحلات التجارية والمكاتب العقارية والمطاعم ووسائل النقل.

٣ ـ حدوث تغير في التركيب الاقتصادي للمناطق السياحية في محيط الأماكن المركزية فأصبحت موجهة لخدمة السياحة كما هو الحال في حي الجرجانية وشارع سرغايا وساحة بلودان والمحطة وسيلان فأصبحت أسواق لبيع المنتج السياحي وإنشاء الفنادق والمطاعم بتصانيف مختلفة.

٤ ـ أدّت التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للطلب السياحي على البيئة الاقتصادية في موسم الاصطياف إلى إيجاد فرص عمل جديدة في المؤسسات والمنشآت السياحية (فنادق ـ مطاعم ـ

منتزهات ـ متاجر)، وهذا ما أدى لتغير في بنية سوق العمل في الإقليم حيث قدرت نسبة العاملين في قطاع السياحة آنذاك بـ ٤٠٪.

٥ ـ نتيجة للطابع الموسمي المتمثل في فصل الصيف، نتج عن ذلك ارتفاع في الاستهلاك بشكل كبير في المتاجر وبيع السلع الغذائية المنتجة محلياً أدّت إلى زيادة ملحوظة في الأسعار.

٦ ـ تحفيز وإبداع مشاريع جديدة، حيث:

ـ يتولد عن السياحة إنشاء المباني السياحية والعمران السياحي على شكل بناء سياحي طابقي أو فيلات أو قصور يستثمرونها إيجاراً أو بشكل دوري في المواسم غير السياحية يتراوح إيجارها بين ١٠ آلاف إلى ٢٠٠٠٠ في الليلة، وذلك لعام ٢٠٠٠م، في ريف الزبداني، وكذلك في الساحل الغربي لطرطوس واللاذقية.

ـ لقد تولد عن قطاع المنشآت السياحية ومشاريعها حرف هامشية ممثلة في صناعة مواد البناء والتجارة الخشبية والألمنيوم وتجهيزات الأبنية بالمفروشات والأساس إلى جانب انتشار ورش تصليح السيارات.

ـ زيادة إسهام السياحة في الدخل المحلي لأبناء المنطقة الرئيسية فبينما لم يكن للسياحة أي إسهام يذكر في النصف الأول من القرن العشرين إذ بها تتعاظم في إسهامها منذ أوائل الستينات حتى نهاية القرن ليصل في ريف بلودان إلى (٧٥٪) و٣٥٪ في الزبداني، و٢٠٪ في بقين، و٣٠٪ في مضايا... وهكذا.

ـ تحفيز وتطوير خدمات البنية التحتية والنقل، حيث أحدثت السياحة في إقليم القرى سابقة الذكر تأثيراً مضاعفاً على اقتصاده من خلال إطلاق سلسلة من التفاعلات الاقتصادية، إذ أعيد توظيف العائدات الأولى للسياحة لبناء طرق مواصلات ومد شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وتوسيع رقعة الاستثمار السياحي في أراضيها وإشادة منشآت جديدة.

ـ التقدم في تطوير مهارات القوى العاملة، فكثير من سكانها ما تعلم اللغات واندمج ثقافياً مع ثقافات القادمين إليها من دول عربية أو أجنبية أخرى.

- ويبقى من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الكبرى لمثل هذه السياحات بدورها في المساهمة في خفض القاعدة الضريبية للحكومة وتوفير الحوافز والأموال للموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية لكي تدار بطريقة أكثر استدامة.

٢ - آثار اقتصادية سلبية:

يمكن أن تكون السياحة الريفية ذات دور سلبي خاصة على الفقراء وذلك من خلال التنافس الحاصل على المياه المستنزفة في الموسم السياحي والأراضي والموارد الزراعية والطبيعية الأخرى بين القاطنين والزوار.

- إن ارتفاع الأسعار في موسم السياحة يعني أن يساهم الساكن المحلي في إنفاق دخله لحساب السياحة، وهنا سيدخل الفقراء في معاناة شراء احتياجاتهم وستنخفض القيمة الشرائية لدخولهم الفردية، حيث كانت الأسعار تزداد في الزبداني وقراها بنسبة ٢٥٪ عما هي عليه في مدينة دمشق وما هو لها، وكأن السكان هم سياح في إرهاقهم وإنفاقهم بالأسعار المطروحة لشدة إرهاقهم بالنفقات المطلوبة والأسعار المطروحة في السوق السياحي للإقليم.

- يعاني متوسطو الدخل من ضعف التيار الكهربائي وانقطاعه لشدة الطلب على الكهرباء في موسم السياحة من قبل المنشآت السياحية الموجودة في المنطقة، ويعانون من نقص المياه والضغط على الخدمة الهاتفية أيضاً.

ليس هذا فحسب، بل إن الإقليم مرهقاً بسبب زيادة إنفاقاته على البنية التحتية اللازمة للسياحة وتوسيعها على حساب التجهيزات الأساسية للبنية الاجتماعية والخدمة الخاصة بسكان الإقليم رغم أن ميزانية البلديات محددة على أساس عدد سكان الأرياف الموجودة في الإقليم السياحي الريفي، وليس على اعتبار أن هذه البلدات سياحية يتطلب منها صيانة للخدمات والأعطال الناتجة عن مواسم السياحة فيها.

من ناحية زراعية:

١ - أحدثت السياحة تحولاً في طبيعة الزراعة في الإقليم، فقد أحدثت تغير كمي ونوعي في الإنتاج الزراعي، إذ ازدادت زراعة بعض المحاصيل التي يطلبها السياح كالخيار والبندورة والكوسا

وزراعة الفواكه ذات الأصل الأجنبي لرغبة السياح بذلك، وانتشرت الزراعات التجارية كالورود ضمن بيوت بلاستيكية.

٢ ـ والتأثير الأكبر نجم عن زحف العمران السياحي بنسبة ٩٥٪ على حساب أراضٍ صالحة للزراعة أو زراعية، كما هو الحال في كروم مضايا والزبداني وبلودان وتقدر المساحة التي خرجت من الاستثمار الزراعي بنحو ٣٥٪ بيعت لتجار دمشقيين وخليجيين للعمران.

٣ ـ تغير في هيكلية ملكية الأراضي، نجم عن تحول الأراضي الزراعية إلى عمران سياحي تناقص عدد المزارعين والمالكين للأراضي الزراعية، إذ أصبحوا مالكين لأبنية سياحية يستثمرونها بالموسم الزراعي والباقي من النسبة باعوا أراضيهم للدمشقيين والخليجيين وباقي المحافظات السورية، فانتهت بلودان بمعظم أراضيها الزراعية كريف زراعي يقع في ريف نبع بردى، كما خرجت ٣٥٪ من مساحة سهل الزبداني من الاستثمار الزراعي.

٤ ـ نجم عن تراجع الاستغلال الزراعي تناقص الجمال النوعي للطبيعة وتراجع الوظيفة الاستجمامية لها، فإذا ما تلاشت خضرة حوض الزبداني وأريافه فإن المنظر الطبيعي الذي يشكل اللاند سكيب الطبيعي للمنطقة وسيزول الدافع السياحي لزيارتها، ون يعوض تلك البقع الخضراء والطبيعة الجميلة.

الآثار الطبيعية:

لقد نتج عن السياحة في المجمعات الريفية آثاراً طبيعية متعددة، منها:

١ ـ تعديل المظهر التضاريسي:

ينجم عن الزحف العمراني بفعل النشاط السياحي تعديلات في المظهر التضاريسي، ليتسنى إقامة المنشآت العمرانية، وذلك في تدرج للمنحدرات من أجل العمران السياحي الطابقي والاستفادة من المساحة القليلة كما حدث في بلودان وتلال الزبداني، ويمكن للمنشآت السياحية أن تقتطع تلالاً كاملةً لبناء فندق بلودان التاريخي والذي أقيمت فيه المؤتمرات التاريخية الهامة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وتبعه العديد من الفنادق التي أنشأت وغيرت الكثير من المظهر التضاريسي.

٢ ـ تغيير في المظهر الطبيعي:

لقد أوجدت الحركة السياحية نظاماً حياتياً مختلفاً ونشاطاً اقتصادياً جديداً عند سكان الأرياف مما أدى إلى إنشاء العديد من المزارع والفلل، كما حفرت العديد من الآبار الجوفية لسقاية تلك المزارع أدت إلى:

أ ـ استنزاف مصادر المياه: إن غياب المياه في المناطق الريفية السياحية والتي تعد أحد أهم عناصر الجذب السياحي والاستجمام سيؤدي إلى حدوث تصحر في مساحات الأرض الخضراء وعدم القدرة على تلبية احتياجات السياح من المياه. مما يؤدي بزيادة الضغط على خلية الماء وبالتالي سيضطر السكان استجرار المياه بحفر الآبار الجوفية في حدائقهم ومزارعهم ليفي حاجة السياح والسكان معاً، وسينتج عن ذلك استنزاف للمياه الجوفية وآبار السقاية وسيؤدي بدوره لتجفاف الينابيع أو تراجع عددها مثل غياب مياه نبع عن الدولة ونبع خان الفندق ونبع الجرن في الزبداني، ونبع صالح وحداد في مضايا وهذا ما أدى بالتالي إلى تراجع كميات مياه نبع بردى وروافده التي تغذي نهر بردى وتسقي قرى عديدة ومساحات واسعة على طول مجرى النهر.

ب ـ تغيير في البيئة الطبيعية: تحدث الحركة السياحية آثار واضحة في الغطاء النباتي الطبيعي والمزروع وكذلك في العالم الحيواني المتواجد في الإقليم، وهذا ما تمثل محلياً من خلال إزالة كروم العنب في مضايا في السبعينات من القرن العشرين بفعل شراء السياح الداخليون والعرب مساحات شاسعة من أراضيها وزرعها بكتل من الإسمنت، وإزالة أشجار اللوز والخوخ في بلودان في الأربعينات من القرن نفسه ليس هذا فحسب، بل اجتثت آلاف الأشجار الطبيعية ليحتل العمران السياحي غير المنظم والمدروس مكان تلك الأشجار التي إما أصبحت نادرة الوجود في بقع من الريف أو أنها انقرضت نهائياً كاللزاب والأرز.

أما الحيوانات البرية كالثعلب والسنجاب والنسور والعصافير بمختلف أنواعها لم يعد هناك أثر لوجودها بالإضافة إلى تراجع أعداد الحيوانات الأهلية (كالأغنام والماعز والأبقار... وغيرها).

ملخص القول أن الحركة السياحية العشوائية وحركة البناء غير المنظم أوجدت مظاهر جديدة في الطبيعة بدلاً من المظاهر الأصلية غيرت معالم ببنية الإقليم وتوازنها لعدم وجود ضوابط للنشاط العمراني المخالف.

٣ ـ تلوث البيئة السياحية الريفية:

ينجم عن نشاط السياح والمستجمين حدوث تلوث في الوسط البيئي ويتمثل هذا التلوث فيما يلي:

أ ـ التلوث الناجم عن المخلفات: تنتشر أكوام المخلفات المنزلية ومخلفات السياح والسكان في المواسم السياحية المرتفعة بالشوارع العامة والفرعية للأرياف وينتشر على أثرها الذباب والحشرات الضارة الأخرى، وتصدر هذه المخلفات تفاعلات تؤدي إلى انتشار غاز كبريت الهيدروجين كما تؤدي إلى استقطاب الكلاب والقطط لالتقاط فتات الطعام المتبقي ونشر ما تبقى على عرش المساحات الطرقية وطولها وتشويه المنظر العام وعلى طول نهر بردى وطول بحيرة زرزر وبحيرة نهر بردى ومحيطها ويلاحظ نمو نباتات مائية وفطرية تغطي مساحات سطحها.

ب ـ التلوث الناجم عن مجارير الصرف الصحي: في غياب التخطيط السياحي للريف السوري نرى أن معظم مجارير الصرف الصحي السياحي مكشوفة مما يجعل مخلفاتها الصلبة ومياهها شديدة التلوث تنتشر على مساحات كبيرة، فتؤثر تأثيراً سلبياً على الوسط الحيوي مثل يباس الأشجار والمزروعات الأخرى.

وتشويه للمنظر الطبيعي نتيجة انتشار المستنقعات الآسنة وانبعاث الروائح الكريهة، وما يترتب على ذلك من آثار صحية، إذ أن مياه الصرف الصحي وهي شديدة التلوث تحدث آثاراً سيئة غير مباشرة نتيجة تسربها إلى ما دون السطح، تعمل على تلوث المياه الجوفية القريبة من السطح والتي تضخ من الآبار إلى السطح فيما بعد لسقاية الفواكه والخضراوات التي يتناولها السائح والساكن معاً، فيسبب العديد من الأمراض والتي تنتشر فيها الإسهال الشديد، البلهارسيا واللاشمونا وغيرها، وهي تتعاظم صيفاً لتعاظم النشاط السياحي.

٤ ـ تلوث الهواء:

مما لاشك فيك أن مخلفات المنازل والصرف الصحي تؤدي إلى إحداث تلوث محدود في الهواء خاصة في الوسط القريب منها، لانبعاث الغازات المتعددة في الجو، إلا أن العامل الأهم في حدوث تلوث هواء الريف السياحي هو دخان السيارات وخاصة في أيام العطل ويقدر استهلاك السيارات من البنزين في يوم عادي من أيام الاصطياف بنحو ٤٥ طن بنزين، ونحو ٣ طن مازوت، وفي أيام

العطل يصل إلى ٧٥ طن بنزين و٥ طن مازون، ووسطي عدد السيارات ٢٠٠٠ سيارة للسياح، و٣٠٠ سيارة لسكان أرياف الزبداني، و١٠٠٠٠ سيارة للتنزه اليومي وذلك لعام ١٩٩٩م.

هذا فهي تطلق نسبة عالية من الوقود المستهلك أثناء احتراقه إلى الجو على شكل غازات مختلفة ومركبات صلبة، مما يقارب ٣٠.٤ طن في أيام العطل وذروة الحركة السياحية.

وهذه الكميات الكبيرة نسبياً تبدو صلبة في وقفة على مرتفعات قرنة بلودان وهي الأقل حظاً من هذه الغازات بسبب ارتفاعها حيث تبدو في ساعات الصباح الباكر والمساء على شكل غلالة خفيفة أو طبقة فوق سهل الزبداني وكأنه وعاء احتوى تلك الغازات بسبب تركز الازدحام في شوراعه ومساحاته، بالإضافة إلى ما تقدم مناشر الحجر الكلسي الموجودة بكثرة في سهل الزبداني ومضايا وسرغايا وما تبعثه من أغبرة إلى الجو وما تثيره حركة السيارات من أتربة على الطرق الترابية المنتشرة في تلك الأرياف.

٥ ـ الضوضاء:

لقد أخذ الهدوء الريفي المنشود الذي كان أحد خصائص أقاليم السياحة الريفية الأساسية يفتقد في بعض المناطق، ليسود بدلاً عنه الضجيج والصخب بمصادره المتنوعة، والمتمثلة بأصوات المسجلات والتلفزيونات والمذابيع، وكذلك صوت السيارات وخاصة كثرة التشفيط واستخدام الرموز، ويضاف على ذلك الإزعاجات التي تحدث أثناء إقامة حفلات السهر العائلة التي ينطلق من خلالها أصوات تشوه وتشويش جمال هدوء الليل الريفي وسكينته، بالإضافة إلى الضجيج الناجم عن أعمال البناء المستمرة في موسم الاصطياف والسياحة يعد أحد المزعجات الهامة للسياح الذين توجهوا إلى هذه الأرياف من أجل الراحة والاستجمام والبعد عن صخب المدينة.

الآثار الاجتماعية:

أحدث التغيير في وظيفة الريف من زراعي إلى سياحي تغيير في بنية الاقتصاد المحلي الذي ولده الطلب السياحي نتيجة الاحتكاك بين السكان والسياح، تمثلت هذه الآثار في:

١ ـ إيجاد فرص عمل لسكان الريف:

نجم عن التوسع في الطلب السياحي المتوجه إلى الريف الزبداني الجميل إيجاد تكامل في الصناعة السياحية بتوفير فرص عمل جديدة استوعبت خلال موسم السياحة عمالة كل أرياف

الإقليم حتى بات سوق العمل المحلي غير قادر على تغطية الحاجة إلى الأيدي العاملة خاصة في أشهر الذروة (حزيران، تموز، آب، أيلول)، مما جعل ريف إقليم زبداني ريف جاذب للقوى العاملة من خارجه والقادمين من شتى المحافظات السورية بغية إيجاد العمل.

٢ ـ تغيير في نسب إسهام الأنشطة المختلفة في الدخل المحلي:

بعد أن كان إسهام الدخل المحلي للسياحة شبه معدوم في الستينات من القرن الماضي حيث كانت الزراعة وتربية الحيوانات هي النشاط الاقتصادي الرئيسي للسكان ومصدر رزقهم، تفوق الدخل من السياحة منذ أواخر الستينات حتى عام ١٩٩٩م، على الدخل من أي نشاط آخر في الإقليم، وقد أدى الانفتاح على السياحة الريفية في الزبداني إلى تهور بعض الشبان وإفساد عقولهم باعتمادهم على التهريب للسلع التي يرغبها السياح المتمثلة بالخدمات المساندة (كالمعاطف والأحذية الجلدية والأدوية الأجنبية والأجهزة المستعملة يومياً مما أدى إلى شعورهم بالانتعاش الاقتصادي أدى فيما بعد إلى ركوداً اقتصادياً بسبب اعتمادهم على المتاجرة في تلك السلع والانصراف عن الزراعة والرعي وخاصة في مضايا وبقين.

٣ ـ تحسين وعي السكان وتغيير سلوكهم:

لقد أسهمت السياحة الريفية إسهاماً كبيراً في ازدياد وعي السكان وازدياد ثقافتهم الاجتماعية وتحسين مستواهم المعيشي، خاصة في الأرياف التي أصبحت تعتمد على السياحة في موردها الاقتصادي في بلودان والزبداني ثم بقين، وأقلها مضايا والروضة، غير أن سلوك جيل الشباب في الإقليم تحول سلبياً حيث أصبح معظمهم يحلمون بالمال والثراء والسهر في المرابع الليلية تقليداً للسياح الأثرياء لذا انحرف البعض للسرقة والبغاء وغير ذلك، بجانب ما أحدثه دخول المدينة السريع إلى الريف البسيط سابقاً من عادات وسلوكيات متنوعة جديدة لم يعيش الإقليم مراحلها مما جعل بعض الشباب يرتكب بعض الأخطاء التي تسيء للسياح كالتحرش وغير ذلك.

٤ ـ ازدياد درجة التحضر:

أنتجت السياحة الريفية للريف في الزبداني وما حوله من قرى بسيطة علاقات جديدة وقيماً اجتماعية جديدة بعيدة عن الحياة الريفية التقليدية وغيرت الكثير من العادات والتقاليد، فقد سيطرت الحياة المادية بين السكان وتلاشت علاقات التعارف والمحبة وأصبحت العلاقات مدنية

ومستقلة ورسمية، حتى بات الأخ لا يرى أخاه إلا في المناسبات وانتهى الكرم الريفي وأصبح ذكرى.

إقامة علاقات نوعية بين السياح وسكان الريف، تمثلت بالمصاهرة وزواج كثير من فتيات الريف في إقليم الزبداني من خليجيين حيث تمت منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، حتى نهاية القرن نحو (٣٠٠ حالة) زواج في أرجاء ريف الزبداني.

تخريب السياحة للمعالم التاريخية وتدميرها للمواقع الأثرية:

من المتعارف عليه أن الأوابد الأثرية ثروة لا يستهان بها أينما وجدت وهي ثروة وطنية تابعة للدولة، غير أن الأمر اختلف في ريف الزبداني فالتجار والأثرياء قاموا بامتلاكها ينقبون عنها ويضمونها إلى قصورهم المنشأة في تلك الأرياف كما في قلعة الكوكو حيث استولى عليها أحد الأثرياء وضمها إلى الفلل التي بناها مقابل القلعة.

كما أزيلت الكثير من القرى الأثرية التي يمكن أن تشغل بحد ذاتها مصدراً لتردد السياح إلى الريف بشكل مزدوج أثري وتراثي وريفي، كما حدث في وادي الياس وأنشئ بدلاً عنه شقق سياحية وإزالة معال خان الجرن في شارع جمال عبد الناصر في ريف الزبداني وإزالة حمام روماني قديم بالإضافة إلى عبث العابثين والباحثين عن الآثار والكنوز للوصول إلى الثراء والذي محى الأوابد الأثرية في الإقليم وحوله إلى مدينة مكتظة بالعمران السياحي الطابقي بامتياز.

الآثار العمرانية:

أحدثت السياحة التي من المفترض أن تكون ريفية في إقليم ريف الزبداني ومحيطه تطورات كبيرة في شكل العمران شملت مادة البناء وهندسته وتجهيزاته وشكله وتوزيعه، حتى أصبح من اليسير التمييز ووجود المفارقات للزائر والناظر والمتجول التمييز ما بين أنماط البناء القديمة والأنماط السياحية الحديثة للسكن، ويمكن إيجادها بالآتي:

١ ـ الازدياد المساحي الكبير في حجم البلدان:

إنه من الطبيعي أن يترافق التزايد في الطلب السياحي على الإقليم تباطؤ عمراني كبير ووصل في نهاية القرن الماضي إلى ست أضعاف ما كان عليه في منتصفه، ليس هذا فحسب بل اجتاح العمران

السياحي بأشكاله المختلفة الطابقي والأفقي كل مكان ومساحات زراعية دون النظر لطبيعة الأرض والترب أو رسم خطط لإنشاء تلك الأبنية مما سبب في انزلاق العديد من الأبنية وتهدمها خاصة في الشتاء في منطقة الزحلات لطبيعة تربتها الغريينية، فأدت إلى خسائر كبيرة مادية، وتشويه للمنظر الطبيعي الجميل في الريف.

٢ ـ وجود أشكال عمرانية جديدة:

لم تكن محل المواقع الريفية في إقليم الزبداني غير منتظمة العمران، بل أوجدت السياحة وحدات ومنشآت عمرانية جديدة منظمة في منطقة فيلات كروم ومضايا ونظام الفيلات الكبيرة في القسم الجنوبي والشمالي من الزبداني، كما أوجدت أنماطاً أخرى هي نظام العمران السياحي الطابقي الشققي والقصور الطابقية كقصر زايد بن سلطان، وقصر عبد الحليم الخدام، وقصور البابطيين في حي الجابري وعين النسور وقصر القرشي والعتيبي... وغيرها الكثير، وأخذت البيوت الإسمنتية الطابقية تحل محل البيوت المصنوعة من المواد الأولية للمكان الريفي المذكور فتراجع العمران القديم تراجعاً كبيراً حتى بات منقرضاً في نهاية القرن الماضي.

تغير في النقل والمواصلات:

أحدثت السياحة على المناطق الريفية وإقليمنا المنتخب كأنموذج للمحميات الريفية السياحية في سورية ما يلي:

١ ـ حدوث توسيع في شبكة الطرق ونظام المواصلات، حيث شق العديد من الطرق الإسفلتية التي ربطت تجمعات الإقليم الريفية البشرية، والمواقع السياحية مع بعضها، كما ازدادت وسائط النقل العامة العاملة على خط دمشق مصايف الزبداني بشكل كبير.

٢ ـ ازدياد الضغط على طرق المواصلات وبشكل خاص أيام نهاية الأسبوع والعطل الرسمية خلال موسم السياحة على طريق دمشق ـ الزبداني ومدخل طريق الزبداني ـ بلودان وحتى ساحة بلودان وساحة مطاعم نبع أبو زاد وطريق الزبداني ـ بقين ومضايا ـ بقين، بصفوف للسيارات طويل مما يسبب الشعور بالضيق وتقلب مزاج السائح للأسوأ وحتى سكان الإقليم نفسه.

كل ما تقدم ذكره من آثار سلبية للسياحة على مجتمعنا السياحي الريفي أدى فيما بعد إلى حدوث مشاجرات ونفور بين السائحين وسكان الإقليم السياحي نفسه، وأدى فيما بعد إلى تراجع عدد السياح وإلى تراجع السياحة في الإقليم استمرت إلى أن تفقد الإقليم خصوصية السياحة ووصل في مراحله الأخيرة قاع الهرم، وتحاول المؤسسات الخاصة والإدارات الحكومية إعادة إنعاشه وإعماره بموارد سياحية جديدة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

التخطيط السياحي الريفي

لكل دراسة حظ من التخطيط، وللسياحة الريفية نصيب من ذلك، ولكن لشدة حساسية موضوع التخطيط السياحي لابد من معرفة أهدافه.

أهداف التخطيط السياحي:

يهدف التخطيط السياحي إلى تنمية شاملة ومتكاملة ومستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد السياحية وعوامل الجذب السياحي المتوفر لنقوم بإنشاء أي نوع من أنواع المنشآت والصروح السياحية المتطورة وإعدادها وتجهيزها وفق المعايير والمواصفات الدولية والعالمية، وهذا يحتاج إلى الاهتمام بالجوانب الفنية بحيث تكون واقعية وقوية مع الأخذ بالإمكانات والقدرات الحقيقية المتوافرة، وحتى تتحقق الواقعية لابد أن تنطلق الأهداف من العمل على تحديدها بشكل متلاحق أي على شكل خطط قصيرة المدى، وخطط متوسطة المدى، وخطط طويلة المدى.

أي أن الهدف موجه لتنمية إقليم ريفي، أو جزء من إقليم في الدولة أو أهداف محلية، أما الأهداف الوطنية فتكون شاملة وموجهة لتنمية جميع أرياف الدولة ومدن وبلدات هذه الدولة، وبشكل متوازن بحيث تنعكس هذه التنمية الشاملة على كل مناحي الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإدارية والأهداف المؤسساتية والتشريعية.

وهناك أهداف مشتركة لكل الدول تتواجد في تخطيطها السياحي:

١ ـ الأهداف الاقتصادية:

تسعى فيها الدولة لأن تصبح السياحة هي الصناعة الوطنية الأساسية وأهم القطاعات الصناعية بعد القطاعات الثلاثة المتعارف عليها، وتكون البديلة والرائدة من أجل:

١ ـ رفع مستوى السكان المعيشي.

٢ ـ توفر فرص عمل سياحية.

٣ ـ تعزيز إيرادات الدولة من الضرائب.

٤ ـ زيادة أعداد السياح ومعدلات إقامتهم ومعدلات إنفاقهم.

٥ ـ زيادة الدخل بالعملة الصعبة.

٦ ـ تنويع المنتج السياحي من خلال تكثيف الاستثمارات.

٧ ـ استقطاب أصحاب رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع السياحية.

٨ ـ توسيع الأثر المضاعف للنشاط السياحي على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٢ ـ الأهداف الاجتماعية:

إن أهداف التخطيط الاجتماعية هو إحداث تحولات اجتماعية واسعة داخل المجتمع المحلي للتعامل مع السياحة بطريقة واعية مع المحافظة على الأنماط الاجتماعية والثقافية، وعادات وتقاليد السكان، ومن ناحية أخرى من أجل التجانس بين المنظومتين الخارجية والداخلية بسهولة تنقل السياح واختلاطهم بالسكان المحليين، وتتضمن الأهداف الاجتماعية:

١ ـ دمج المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية وانخراطه بها من خلال مشاركته في عملية التخطيط والتنمية السياحية.

٢ ـ توعية السكان بالآثار الإيجابية للسياحة التي ستعود على مجتمعهم وكذلك السلبية ليستطيع السكان تجاوزها وتلافيها.

٣ ـ تأهيل الأيدي العاملة لتدريبها وتأهيلها سياحياً.

٤ ـ المحافظة على مقومات النسيج الاجتماعي المحلي القائم من تقاليد وعادات وأنماط معيشة السكان.

وقد أدركت المنظمات السياحية أهمية ذلك، وبالأبعاد الاجتماعية، وإن المنظمة العالمية للسياحة في مؤتمر (مانيلا) الذي عقد عام ١٩٩٧ بالفلبين حول الآثار الاجتماعية للسياحة وما انبثق عنها من قرارات وعدة بنود نتيجة النقاش الحاصل داخل المؤتمر أكدت على ما يلي:

١ ـ تعزيز التعاون الدولي ودعمه للتخلص من الآثار السلبية للسياحة.

٢ ـ منع استغلال السكان الأقل حظاً كالأطفال.

٣ ـ نشر الأنظمة التشريعية محلياً ودولياً لمحو العواقب الاجتماعية غير المرغوب فيها.

٤ ـ دعم الاندماج الثقافي للمجتمعات المحلية.

٥ ـ تحسين مستويات المعيشة لدى السكان بتوفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الأنشطة السياحية للمناطق الريفية.

٦ ـ التأكيد على أن عملية التخطيط والتنمية السياحية يجب أن تحترم التقاليد الاجتماعية والقيم الثقافية مع توعية السكان للتعامل مع الزوار بشكل حضاري، وكذلك الزوار يحترمون القيم الثقافية والسلوكية للمجتمعات المضيفة.

٧ ـ تنمية الموارد البشرية السياحية وتشغيل أكبر عدد من السكان في السياحة وتوفير فرص عمل للنساء بالانخراط بالنشاط السياحي لما لهنّ من دور هام في تنشيط السياحة الريفية من خلال أعمالهن وفعالياتهن داخل الريف السياحي وغيره.

٣ ـ أهداف بيئية:

تقوم بالمحافظة على بيئة طبيعية نظيفة وبعيدة عن التلوث الضوضائي والملوثات الجوية متعددة المصادر كدخان السيارات والآلات الزراعية والمعامل... وغيرها.

بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية الموجود ضمنها، ولابد من استخدام بعضها من أجل البناء كالحجر البازلتي أو الكلسي لبناء النزل الخاصة بالسياح، واستخدام جزوع الأشجار في استكمال العمران السكني السياحي الريفي بالشكل الذي لا يؤثر على المساحات الخضراء والمناظر الطبيعية الجميلة.

أضف إلى ذلك استثمار الطاقة المائية والشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء واستجرار المياه للأراضي الزراعية والبيوت بشكل تقليدي جميل.

ولكي يصبح التخطيط السياحي للبيئة الخام والبكر ناجحاً لابد من متطلبات، وهي:

ـ وجود مخططين كفوئين ومدربين يتمتعون بالبصيرة الثاقبة، وعلى مستوٍ عالٍ من المهارة والخبرة وحسن التصرف.

ـ وجود دعم مالي مستمر لحل أي مشكلة طارئة.

ـ وعي كامل لأهداف الخطة يعلم بها (محاورها)ن الإداريين والعاملين لديهم.

ـ توفير قواعد بيانات ومعلومات على النشاط والسوق السياحي.

ـ التنسيق بين الجهات المختلفة تحت شعار خطة محكمة وبرامج ناجحة، وتقسيم العمل وتوزيعه للمسؤوليات بشكل ناجح.

بالنتيجة

دعم مادي (ميزانية متاحة) دعم إداري بالموافقة على كل التصورات ومشروعات

وقوى بشرية مدربة ذات خبرة رجال الإدارة والأخصائيين وتأييد خطواتهم

والعمل على وضع السياسات الخاصة بالبيئة السياحية، والتي تتكون من الأنظمة والقوانين والتشريعات لتنظيم كامل العمليات السياحية من تنبؤ وتخطيط وإدارة ورقابة وتقييم ومراجعة، لإيجاد توازن بين الأنشطة السياحية والبيئة الريفية بما يحقق التنمية المستدامة لمناطق الريف الجاذب للسياحة البيئية.

ـ دراسة وتقييم الأثر البيئي للمشاريع السياحية حيث تتم الدراسة لأي مشروع سياحي وتقييم آثاره على البيئة قبل الترخيص له ووضع التوصيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة.

ـ إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ووضع الأحكام والقوانين الخاصة بخصوصية المكان وندرته من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات وفتح الفرص للمستثمرين المحليين للاستثمار في تلك المواقع.

ـ مشاركة بعض الجهات الحكومية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والإدارة الاجتماعية في تشجيع السياحة الشعبية داخل البيئات الريفية، لإنشاء بعض المشاريع السياحية كالمطاعم وبيوت الاستقبال الشعبية والشاليهات، وإن كان على الساحل كما هو الحال في شاليهات العمال في رأس البسيط العائدة لاتحاد نقابات العمال.

ـ التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال كافة وسائل الإعلام المقروء والمسموع والمرئي.

ـ تشجيع الدولة للقطاع الخاص والمشترك بإقامة مشاريع سياحية في المناطق والأقاليم الريفية بتقديم القروض المساعدة لذلك.

وعلى الدولة أن تتوخى تحقيق التوازن بين نوعين من الاستثمارات السياحية:

١ ـ استثمارات القطاع العام واستثمارات القطاع الخاص بحيث لا تُستبعد الأنشطة الحكومية حتى لو كان القطاع الخاص نشيطاً ولديه الخبرة.

٢ ـ توخي التوازن بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية، بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى حتى لا تصبح عائدات النمو السياحي هامشية.

السياحة الريفية وحماية الوسط البيئي المحيط

لم يلاحظ الإنسان أنه بمقدار تقدم الحضارة البشرية على خارطة العالم ومظاهرها الطبيعية، إلا أنه قد قدم شرخاً كبيراً بينه وبين الطبيعة، يزداد هوة وخطورة واتساع مع الزمن، مما سيؤدي إلى كارثة بيئية مدمرة للبشرية والكرة الأرضية جمعاء فيما لو استمر تنامي هذا الشرخ بين الإنسان والطبيعة، يكمن الخطر عليهما في قلة وعيه وإحساسه ومسؤوليته تجاه النظام البيئي الطبيعي بشكل عام ومصلحة وجودة داخل هذا النظام الكوني الطبيعي، مما يتوجب على الإنسان أن يكون متعاوناً منسجماً كلياً مع البيئة من خلال تغيير سلوكه ونظام حياته وتطوير شخصيته وإنسانيته نحو الأفضل.

لقد أدرك الإنسان العاقل أن أمن وسلامة حياة البشرية قائم على حالة البيئة بدرجة أكبر من القدرة الدفاعية لأي دولة، حيث يجري تخريب الطبيعة بشكل عنيف أمام أعين الأجيال المتتالية، حين بات للجميع أن الحياة والمحيط البشري ومقومات عيشه فانٍ مثله مثل أي مخلوق على الكرة الأرضية حيث يسعى البشر لاستهلاك كل مقومات الحياة في البيئة الطبيعية من أجل حياة أفضل، حيث يطور ثقافته وتكنولوجية عيشه في المجال الحيوي بشكل إفرادي وأناني وبمعزل عن الأنظمة العالمية والدولية مساهماً في سرعة تحقيق الدورة الطبيعية ومراحل تطورها وهدفها القائمة على مرحلة الولادة م التطور والنمو والكبر ثم الوفاة والفناء.

ويسعى العالم الآن بنخبة من المثقفين إنسانياً لعلاج الطبيعة وبيئة الإنسان الحيوية من أجل المحافظة عليها مدة أطول أو أن تعيش الأجيال القادمة في محيط متطور بثبات واستقرار، وقد أصبح مفهوم التطور المستقر خطأ استراتيجياً بشكل تدريجي في سياسة الكثير من الدول المتقدمة، وفي وعي وسلوك المفكرين مما يدفع البشر نحو اليقظة الروحية وتبديل قناعاتهم في عملية ضرورة تبديل الغايات والأهداف الاقتصادية والسياسية لتكثيف الجهود نحو وقف تدهور البيئة الحيوية للإنسان من خلال وجود ومؤشرات تدل على تفعيل العمل لتحقيق هذه الأهداف، وهي:

١ ـ من الضروري أن يكون هناك إرادة مشتركة نحو استمرار الحياة خاصة بعدما تبين لنا أنه لا يمكن التغلب على الظواهر الأزماتية للنظام البيئي بشكل منفرد (أي شخص، أو منطقة، أو دولة، أو قارة).

٢ ـ تضافر الجهود لدى جميع سكان كوكب الأرض لتحقيق هدف **التطور المستقر والثابت** من خلال قيام اتحاد بين العلم والسلطة والمصالح الاجتماعية على أساس روحاني، والفهم العام للمشكلة، وإخضاع المصالح السياسية والتكتيكية الخاصة بالشخصيات الحكومية للخطط الإستراتيجية المشتركة والتغلب على المصالح المهنية الضيقة وإخضاعها للمصلحة العامة.

٣ ـ قيام اتحاد للسلطة ورأس المال والشعب من أجل استمرار حياة البشر في وسط حيوي متغير من أجل الخروج من الأزمات الناشئة من جراء قيام علاقات خاطئة وغير واعية للإنسان مع البيئة المحيطة به، وهذا يتطلب جهوداً نحو التغلب على الانقسام الحكومي والبشري والضعف السياسي والاقتصادي والجهل المنتشر وقلة الخبرة خاصة بين شعوب الدول النامية التي تمتلك ثروات طبيعية متنوعة.

٤ ـ إن عملية الوصول إلى تطور الفكر البيئي والقناعات العامة المتحضرة وإعداد الناس للقيام بأنشطة مشتركة من أجل ا لحد من خطر وعواقب الأزمة البيئية هي مهمة التعليم البيئي وإن أكثر وسائل التعليم القائمة على حماية البيئة هي السياحة، فالسفر والرحلات والتواصل بين الشعوب وبين الأقاليم والمناطق تعكس الآراء والانطباعات الحية لما يشاهده الإنسان في العالم من خلال حديثهم عن الأوضاع المختلفة في البلدان والدول التي زاروها، والعلاقات المتحضرة للناس البسطاء مع البيئة وسعي الناس للسفر والتجوال في الطبيعة النظيفة بيئياً... إلخ.

كل ذلك سيسمح بتطوير الفكر العام ويختصر الطريق بالفعل بدل الكلمة ويغير علاقة الإنسان بالبيئة.

أنماط الاستثمار السياحي للطبيعة:

إن موضوع استثمار البيئة الطبيعية سياحياً من أجل الإنسان يمثل نظاماً معقداً يضم مجموعة من الناس تعيش في موقع جغرافي ذو وسط طبيعي له خصائصه القائم على (الصحة السكانية العامة، السلوك الديمغرافي، الوعي البيئي، مستوى الثقافة والتعليم)، وقائم على الوسط الذي يعيش فيه الإنسان الممثل (الطبيعة، الاقتصاد، السكان، الظروف الاقتصادية والاجتماعية). مما يدعونا للقول أن بيئة الإنسان هي علم مركب متعدد الجوانب يتطلب منا معرفة العديد من فروع العلم

حول بيئة الإنسان المكونة من علم الفلسفة والجغرافيا والتاريخ وعلم الاجتماع، والديمغرافيا، والاقتصاد والسلالات البشرية، وعلم الآثار، والجيولوجيا والجيوفيزياء، وعلم الكيمياء، وعلم المناخ وعلم الأحياء والطب بأنواعه.

ووفقاً للحاجات الإنسانية السابقة ومن أجل استعادة القوى الفيزيائية ولتطوير المقدرة الروحية للإنسان، وبما أن السياحة الريفية هي نمط من أنماط السياحة البيئية الطبيعية، والتي ينطبق عليها ما ينطبق على بقية أنماط السياحة الطبيعية، لابد من استثمار الطبيعة من أجل السياحة بثلاث نماذج، هي:

١ ـ الاستثمار السياحي الصحي للطبيعة:

يقوم الاستثمار السياحي الريفي بتلبية الحاجات في التجديد البسيط والموسع لقوى الإنسان (السائح) الفيزيائية والنفسية ويزيل الأعباء الناتجة عن العمل الإنتاجي والمنزلي في مكان إقامته ويقيه العديد من الأمراض.. ويترافق هذا النموذج الاستثماري للريف مع تغيرات طبيعية هامة **كتجهيزات مختلفة لأسباب الراحة، كإنزال السياح وإقامتهم في مساكن سياحية منفصلة** عن أماكن سكن سكان الريف وبعيداً عن السياحة الجماعية ويكون برنامج الرحلة بشكل منظم وبسيط، كزيارة الحقول الزراعية، والجداول والينابيع وسفوح الجبال التابعة للريف النموذجي والمرشح للاستثمار السياحي بحيث يمكّن السائح رؤية الحدائق الحراجية والزراعية ومناطق تربية الأسماك فتتمازج عندها مصالح واهتمامات السكان والسياح معاً.

وهكذا يتميز الاستثمار السياحي الصحي للسياحة الريفية **بالضغط والحمولة المتوازنة على المواقع المرشحة للسياحة وتطور عدد كبير ومزدوج من أشكال النشاط الاستجمامي** التي تضع شروط متجانسة تجاه الوضع البيئي الطبيعي وتغييرات واضحة وإيجابية للمواقع الريفية الطبيعية وسكانها الأصليين بحيث يمكن للسياح العودة للمقصد أو ترشيح غيرهم للزيارة.

٢ ـ الاستثمار السياحي الرياضي للريف الطبيعي البكر:

وهنا يرتبط بمزاجات السياح وتلبية احتياجاتهم القائمة على التجديد الموسع للقوى الفيزيائية بدون أعباء أو إرهاق شديد، كالمسير السياحي وتسل الجبال بشكل بطيء وتدريجي، والصيد، وما شابه ذلك، وهنا لابد من التركيز على الاهتمام والحرص على الحمولة الطبيعية بمعرفة ما يلي:

١ ـ كلما كانت الجبال عالية قلت الحمولات البشرية التي يتحملها الموقع الطبيعي وبالتالي حافظ على بيئته من التخريب.

٢ ـ كلما كانت الجبال عالية أمكن إجراء مجموعة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها لحماية البيئة الطبيعية للمكان وأمكن تطويرها.

٣ ـ كلما ازداد مستوى الارتفاع قل عدد السياح وزاد اعتمادهم على أنفسهم بالحصول على الخدمة الذاتية.

٤ ـ كلما زاد الارتفاع زاد جمالية الرؤية بزاوية ٣٦٠° للاند سكيب وللمنظومة الريفية المحيطة بالمركز الريفي المقصود.

٥ ـ كلما زاد الارتفاع ازدادت الرغبة عند السياح والإلحاح في طلب الراحة والمكوث للنظر بعيداً بدرجات مختلفة للاند سكيب.

٦ ـ لابد من عدم وضع رفاهيات صناعية ومنشآت لإبقاء المنظر الطبيعي فطري وأكثر ديمومة.

وبعد تعرّف السياح وإطلاعهم على المنطقة الريفية بكاملها وممارسة عدة نشاطات كركوب الخيل،السياحة المائية، التزلج على الثلوج في الجبال، أو المسير، يتجهون إلى القاعدة المركزية للاستقطاب السياحي الريفي الواقع وسط منظومة سياحية طبيعية حيث يجب أن تقام فيها شبكة من الأكواخ والمساكن المصنوعة من المواد الخام الموجودة في المنظومة الريفية والمجهزة بما يلزم لراحة السائح وقضاء ليلة هانئة ومريحة.

٣ ـ الاستثمار السياحي الريفي المعرفي للطبيعة:

يؤمن الاستثمار المعرفي للريف السياحي تحقيق وظائف تطوير القوى الثقافية والفكرية ورفع المقدرة الروحية للشخصية السياحية عن طريق استهلاك القيم الطبيعية الموجودة في الريف والاحتكاك مع سكانه، والتأقلم مع عاداتهم وأساليبهم في الحياة مع الحرص على عدم الكثافة السكانية للسكان.. وبالتالي تتوسع مدارك السائح الشخصية ثقافياً ويتحسس المناظر الطبيعية والزراعية (اللاند سكيب) بشكل أساسي مما يرفع من معنوياته ويجدد حيويته ويوسع مداركه الثقافية *(Wilde Mind)*.

يترافق مع استثمار الريف الطبيعي السياحي المعرفي، ما يلي:

* حمولات بشرية استجمامية بأعداد متوسطة وكبيرة نوعاً ما ولفترة غير طويلة على المجمع الريفي الطبيعي.

* تأثيرات تقنية واضحة لوجود شبكة هندسية متناسبة مع المكان للمواصلات وساحات المشاهدة والحفلات التقليدية الشعبية وبنية تحتية متناسبة مع فكرة ونوع الاستجمام.

* مشاركة السائح في أعمال استطلاع وتقليم للغابات والمزروعات وتعليب الثمار وتقليب للترب الزراعية مع الساكن الريفي المحلي، بالإضافة إلى تنسيق الحدائق بمختلف أنواعها النباتية والحيوانية.

فتبرز من خلال ذلك استثمار الطبيعة الريفية سياحياً ومعرفياً كحلقة أولى في سلسلة تواصل السائح أو الإنسان مع الطبيعة وبالتالي تبرز نواحي التربية البيئية للسكان والمشتركون سياحياً في الرحلة حيث يطلعون على حياة النباتات وسلوك الحيوانات وطبيعة التعايش الحيوي بين مختلف أجناس البشر، فيتهذب الإنسان على حب الأرض والطبيعة التي هي سبب بقاءه واستمراريته بالحياة.

من خلال ما تقدم نجد أن عملية التطوير في استثمار السياحة الريفية من قبل السياح وخاصة تلك المناطق الريفية البكر في وسط متمدن نحصل على أبع نماذج داخل المنظومة الريفية المقترحة للسياحة والتي يمكن من خلال نشاطاتها تطوير وتوسيع رقعة المواقع الطبيعية الجميلة، وترميم الطبيعة بكل مقوماتها حسب الإمكان، بحيث يسمح لتدخل الإنسان أن يكون تدخلاً إيجابياً ينعكس على الطبيعة وعليه، وعلى الريف المزار أيضاً من خلال استثمار لأربع مناطق وظيفية تتمتع بها المنظومة الطبيعية الريفية:

١ ـ **استثمار الطبيعة من أجل الاستجمام:** ويقوم على شبكة متطورة من الحدائق المسيجة داخل مجموعات الريف (المنظومة الريفية)، وذلك من أجل الراحة طويلة الأمد للسياح وفي الغابات وأراضي الصيد والمروج الطبيعية والمراعي، إذ يفترض أن يكون الاستثمار متوازن للمحميات الريفية ذات المنشأ الطبيعي مع القليل من التدخل البشري ووجود غطاء نباتي مستقر ومختار.

ويبقى التعامل الأهم في هذه الرحلات هو إبقاء المنظر الطبيعي *Land Scap* على حاله لديمومة جمال المنظومة الريفية إلا أنه يسمح للسائح بالجلوس على العشب والسباحة، وجمع الثمار

البرية والفطور المنتشرة، وصيد السمك. وتتوضع هنا القواعد السياحية أو البنية التحتية للسياحة والقرى السياحية على شبكة من الدروب والمسارات السياحية.

٢ ـ **استثمار المنظومة الريفية كمحمية:** ويمكن الوصول إليها من قبل العلماء المختصين لأجل إجراء أبحاث وتجارب، ومن قبل الطلاب من أجل التطبيقات العملية، ومن قبل الجمهور لأجل الرحلات قصيرة الأجل وبالتالي يسمح بتدخل الإنسان بشكل محدود النطاق، كإمساك الحيوانات، وإطلاق النار عليها في المحمية لأجل المحافظة على التوازن البيئي والمجال الحيوي، والحالة الطبيعية لحياة البشر وتعويض الحلقات المفقودة في المجمع والمنظومة الطبيعية والريفية معاً.

ولكن السمة البارزة هنا لاستثمار المحميات داخل المنظومة الطبيعية والريفية هو أن تبنى مساكن العاملين والسياح والزوار وفنادقهم خارج أرض المحميات تماماً.

٣ ـ **استثمار الطبيعة الريفية (الزراعي):** ويتميز بالكثافة الوسطى والعالية لعدد الزوار وللاستثمار الزراعي لنشاطهم داخل البساتين والمزارع والسدود المائية والغابات والمروج وحدائق البلدان والقرى والضواحي المعدة للسياحة وللنشاط السياحي ومن ثم للراحة.

٤ ـ **استثمار الطبيعة المدني:** ويضم المدن ومناطق للخدمات الاجتماعية ومؤسسات الصناعة التي تتخللها حدائق المدن المحاذية للمنظومة السياحية الريفية والحدائق ذات الاستخدام اليومي.

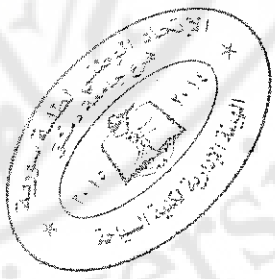

أشكال السكن الريفي السوري

يرتبط إنشاء المساكن الريفية العمرانية السورية بالعوامل الجغرافية وخاصة البيئة الصالحة والمواد المستخرجة من طبيعة الأرض وهي تعطي انعكاساً جميلاً للتنوع الجغرافي الطبيعي الموجود في الأراضي والمساحات التضاريسية المترامية.

وهناك اتفاق عام بين الباحثين أن الإنسان قد استخدم أكثر أشكال البيئة المحيطة به لإنشاء مسكنه سواء كانت المادة طينية أم خشبية أم حجرية أم قائمة على النباتات ذات الأوراق العريضة كاللباد والنخيل وغيره... إلخ.

وتصنف المساكن السورية تبعاً لمواقع القرى الجغرافية وطبيعة المكان والمنشأ الصخري لها وحسب توفر المواد الأولية لبنائها محلياً وحسب مهارة الإنسان الريفي بهندستها وحسب حاجاته وإمكاناته، فهي على شكل مجموعات تارة أو على شكل قرى متفرقة تارة أخرى، ونميز في سورية خمس أشكال للمسكن الريفي السوري، هي:

١ ـ المسكن الطيني الترابي الصرف:

ويصنع من لين الطين المقوى بالقش واللبن على شكل قبة متصلة مع الجدران على هيئة مخروط قبابي قابع على الأرض، ويتكون من غرفة واحدة أو غرفتين لكل منهما قبة لها باب صغير ونوافذ صغيرة جداً وهذا النوع على وشك الاندثار وهو موجود في قرى سهول حمص وحماة والريف الشمالي، وقد حولت المساكن في معظم هذه المناطق إلى مستودعات للعلف وحظائر للدواب.

٢ ـ المسكن الطيني ـ الخشبي:

حيث يرفع الأخشاب في جدرانه ويدك الطين داخلها ولها سقف مائل أحياناً لصرف الأمطار ويستعان بالأخشاب الطويلة لإنشاء سقفه وأبوابه والنوافذ.

وتوجد هذه القرى حيث يتوفر غراس الحور أو في المناطق التي تنمو فيها الأشجار كقرى حوضة دمشق وقرى الغوطة المتبقية وقرى حوض بردى والأعوج وقرى وادي الفرات والخابور والعاصي والسهول الساحلية.

٣ ـ المسكن الحجري ـ الخشبي:

لا يختلف عن سابقه إلا من حيث دخول الحجر مكان اللبن الترابي في تشييد الجدران، وينتشر هذا النوع من المساكن في الجبال والمرتفعات لتوفر المواد اللازمة مثل جبل كرد داغ والساحل السوري وجبل الزاوية وقرى سفوح لبنان الشرقية، وسقف هذا النموذج منبسط لكنه يقاوم الظروف المناخية وعلى مرّ السنين وإذا كان سكان الريف أثرياء ووجهاء فنجد السقف يأخذ شكلاً سنامياً موجود في قرى الساحل والزبداني والجولان، ومغطى بالقرميد وهيكل المنزل من حجر البازلت المنحوت.

٤ ـ المسكن الحجري الصرف:

وهذا النموذج مبني كله من الحجر حتى سقفه الذي حلّت مشكلته باستخدام ألواح حجرية من البازلت ويستعان بالقناطر الحجرية في هيكله وللربط بين الجدران وتشييد السقف، ويؤثر الوضع المادي على عدد غرف صاحب المنزل وكبر المسكن واتساعه وازدياد عدد القناطر وقرى محافظة السويداء وبعض قرى محافظة حمص، ولكن يختلف نوع الحجر المستعمل بازلتي أو كلسي حسب المتوفر في المنطقة.

٥ ـ المسكن الحجري ـ الإسمنتي:

وهو النوع الذي أخذ يسود المساكن الحديثة والمخططة للقرى والمدن السورية ودخل إلى جميع المناطق السورية، وهنا تضاف مادة الحديد لكونها أساسية في صنع السقف من الإسمنت المسلح، وهذه الأشكال من المساكن لا تتلاءم مع الظروف المتعلقة بالفروق الحرارية فهي باردة ليلاً في الشتاء وحارة في الصيف ووقت الظهيرة.

أشكال المراكز العمرانية الريفية ومخططاتها:

تتميز القرى بمخططاتها المنظمة في جزئها الحديث وبالفوضوية وغير المنظمة في جزئها القديم حيث يعكس مخططها تضافر العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية وتأثيرها على سير محاور حاراتها وتجمع مساكنها ولكنها من خلية واحدة.

ففي القرية التقليدية، وفي مركزها بالتحديد يوجد ساحة وهذه الساحة حول مصدر الماء وشملت هذه الساحة مركز للعبادة أو أكثر ودكاكين ومركز للبلدية، ومن مركز القرية تتفرع أزقة وأحياء باتجاه أطراف القرية بعروض متفاوتة ضيقة وعريضة، مثل قرى ريف دمشق وريف حمص السهلية ولكن يختلف هذا المخطط إذا قامت على سفح جبلي أو مخرج سيلي، فتقل الممرات وتتفتح القرية نحو الجنوب والشرق في قرى سلاسل لبنان الشرقية ونحو الغرب في سلسلة جبال الساحل.

ـ وتكثر الأزقة والطرق الضيقة المنحدرة وأحياناً الطرق الترابية.

ـ أما بالنسبة للقرى الحديثة والتجمعات القروية المنظمة والتي لا يتجاوز عمرها الـ ٥٠ عاماً اعتمدت في قيامها على مخططات تنظيمية رسمت شوارعها وحاراتها وأماكن بناء مساكنها حتى شمل وضع مخططاتها القرى القديمة وتلك الكبير مثل إزرع في درعا والسيدة زينب في ريف دمشق، وتل الدرة في منطقة السلمية التابعة لمحافظة على سبيل المثال لا الحصر، ويتجاوز عدد سكان هذه القرى الـ ٣٠٠٠٠ نسمة، أما القرى القديمة والمبعثرة في أراضي كثيرة من سورية فلا يتجاوز عدد سكانها ٣٠٠٠ نسمة، ولم يشمل عملية وضع مخططات تنظيمية كل هذه القرى بل في جزء يسير منها مثل قرية عطنة في ريف دمشق الشمالي وقرية برقش غربي دمشق وبسرّين في حماة والبدروسية والمنزول على الساحل السوري.

ـ على كل حال إن كل تجمع سكاني في سورية منظم أو غير منظم لابد أن يتأثر في حجمه وتعداد سكانه بالعوامل والمؤثرات الجغرافية الطبيعية والبشرية والاقتصادية وبالتالي نشاهد أشكالاً وأحجاماً مختلفة للقرى السورية والمناطق المعمورة الجديدة إلا أنها في معظمها تأخذ شكلاً مندمجاً مع المركز القديم الذي يخضع لنظام الخلية الواحدة بسبب تأثير العلاقات الأسرية الحميمية والتي تفسر الاندماج الأولي للخلية العمرانية الريفية.

آفاق ومقترحات لتطوير السياحة الريفية:

وإذا كان للتخطيط ضرورة أساسية لأي نشاط اقتصادي فإن النشاط السياحي أحوجها جميعاً ولكن ليس بالشكل الذي يهدم تلك الخاصية الجمالية للريف وإنما بدعم لاستمرارية هذا الحال البيئي والمصدر الطبيعي البشري معاً، وبتخطيط شامل متكامل يضمن ديمومة المواقع السياحية الريفية ومقوماتها الجاذبة بكل ما ذكرناه أعلاه.

وإن لم تتمكن الخدمات السياحية والكوادر العاملة على تنشيط السياحة الريفية بالحفاظ على عناصر الجذب السياحي والمساعدة لتنمية بشكل إيجابي فإن تلك الخدمات وتلك المقومات سوف تفقد ما هيتها ويتراجع الطلب عليها. إذ يجب أن تحرص الخطة السياحية على حماية البيئة الريفية من التغير السلبي والتلوث بما يسيء للنمط الوظيفي للمكان، ويجب الحرص على عدم العبث أو تدمير المواقع الأثرية القديمة والتراث المتغلغل في القدم للمكان حتى يتسنى للزائر تحقيق الهدف المرجو من زيارته للريف والانتعاش بأوكسجينه وبما يحتويه من بساطة وجمال منسجم ومعتدل.

مما تقدم يمكننا تقسيم خطة التطوير السياحي الريفي إلى نوعين:

التطوير النوعي للسياحة الريفية:

تنبع أهمية التخطيط السياحي لأي منطقة من كونه يساعد في رسم صورة مستقبلية للسياحة فيها على ضوء طاقتها، وهنا يجب أن يراعى في التخطيط السياحي مبدأ التوازن بين الطلب السياحي والعرض السياحي المخطط له لاستدامة عوامل الجذب السياحي للمقصد الريفي وتكاملها مع بعضها.

إن لكل إقليم سياحي ريفي طاقة استيعاب تختلف عن غيره من الأقاليم الريفية، وعلى ضوء الإمكانات يمكن تقسيم طاقة الإقليم الريفي إلى:

١ ـ **طاقة طبيعية *Physical Capacity***: وتتمثل في الإمكانات العظمى لتحمل المقصد الريفي للسياح وغالباً ما يكون العنصر الطبيعي في أي ريف سياحي المتصدر في قدراته هو المناخ لما يتصف به من تجدد مستمر ولكونه أحد أهم عناصر الجذب السياحي للريف مع الاهتمام والحرص على الطبيعة ذات القدرات المحدودة وتتركز في المساحات الخضراء الطبيعية والزراعية

والتي تشكل المنظر الخلاب للريف السياحي، هذا بالإضافة إلى عناصر جذب أخرى متمثلة بالعمران التقليدي ووجود البحيرات أحياناً والجداول والمظاهر الكارستية الجبلية التي تشكل جروفاً صخرية ذات أشكال متميزة كما في كويستا جبعدين ويبرود ورنكوس على سبيل المثال لا الحضر، رأس البسيط ورأس الخنزير.

والسائح حالياً هو عبارة عن إنسان أرهقته الضغوطات المحيطة به من عمل وظيفي طوال السنة وضوضاء وصخب لأسباب عديدة في المدن الكبرى بالإضافة إلى الحر الشديد بفترة الصيف مما يدعوه للهرب إلى هذه الأماكن الريفية لقطن في منزل ريفي بسيط يتوفر فيه الهدوء والسكينة، وينعم بمناخ صحي ملائم وهواء نقي لذلك يجب أن يؤخذ بالحسبان الحفاظ على تلك المظاهر الريفية وقدرتها الاستيعابية للمكان، واحتواء هذا النوع من السياح وبأعداد محدودة للحفاظ على الطاقة الطبيعية للمكان ويساعد على العمل السياحي الناجح واستمرارية مقوماته الطبيعية بالتجدد سواء على الصعيد المناخي أو النباتي أو المائي والجوي المحيط به.

٢ ـ **الطاقة الاجتماعية *Social Capacity***: وتتمثل في أن لكل منطقة سياحية قدرة محددة على توفير المتعة والسعادة والراحة التي ينشدها السائح مما يخلق لديه الرغبة في تكرار الرحلة السياحية لنفس الموقع، وهذا ما يدعو أهل الريف لممارسة نشاطاتهم الريفية باعتدال وليس بكثافة، وحتى لا يحدث نفور في النفس ما بين السكان والسياح.

ولقد أظهرت النتائج المترتبة على السياحة الريفية السورية أن وجود السياح بنفس المكان أو السكن الخاص بالسكان المحليين يؤدي إلى نتائج سلبية من خلال تسريب بعض الأفكار التعصبية والقبلية المجودة.

٣ ـ **الطاقة البيئية *Ecological Capacity***: ليست كل الأرياف بحدودها الإدارية ومساحتها مخصصة للسياحة بل بجزء منه، لذلك يتوجه السياح الريفيون إلى المقصد الريفي بشكل محدد مما يسبب ضغطاً كبيراً على بيئته ويؤدي إلى تشويه منظره وعبثٍ في مقدراته، وبصورة عامة فإن الضغط البيئي على تلك المقاصد الريفية يفوق مقدراتها، وهذا يظهر في أشهر الذروة وأيام العطل المختلفة مما يؤدي إلى تلوث بيئي واضح وضجيج كثيف وازدحام يفوق الطاقة الاستيعابية للبيئة، لذلك

لابد من الحد من هذا الازدحام وأخذ القدرة الاستيعابية في المقصد السياحي بالحسبان وبشكل رياضي دقيق.

كما لابد من الحد من تدهور عناصر الجذب السياحي وذلك من خلال الحفاظ على البيئة الريفية الجميلة من التلوث بكافة أشكاله وأنواعه، ليبقى الريف أو المقصد السياحي الريفي نظيفاً والهواء نقياً والماء عذباً بالإضافة إلى الحفاظ على المساحات الخضراء المزروعة بل وزيادتها سواء كانت نباتات طبيعية خضراء أو مزروعة.

ولابد من ترميم المعالم الأثرية وصيانتها والحد من تدميرها ثم الترويج لها ضمن البرنامج السياحي المعروض نحو المقصد الريفي ليزيد من متعة السائح الازدواجية بين متعة جمال الطبيعة والريف ومتعة المعرفة بالآثار وزيارتها.

- منع الازدواجية في الإشغال السياحي بين سكان الريف وسياح المقصد الريفي، حيث أظهرت الدراسات أن السياح يرفضون التواجد أثناء إقامتهم مع أصحاب المسكن الريفي بل يرغبون بالاستقلالية، ولذلك يفضل منع الازدواجية في الشكل بين سكان الريف والسياح وإنشاء مساكن خاصة بهم بالقرب من مساكن الريفيين درئاً لعدم الشعور بأسر حريتهم في أوقات راحتهم وقيلولتهم.

- وضع مخطط تنظيمي شامل ومتكامل للمقصد السياحي الريفي تحدد فيه مناطق العمران السكني السياحي، والمنشآت الخدمية السياحية والمناطق الزراعية بحيث لا تتعدى تلك المنشآت على عناصر الجذب السياحي في الريف (مناخ، المياه المعدنية والكبريتية، الغطاء النباتي، مظاهر ومشاهد الطبيعة، وأشكال كارستية... وغيرها)، ولا على التراث الريفي أو المساحات الخضراء والمساحات الطبوغرافية التي تعطي أشكالاً ذات قيمة سياحية مما يحفظ جمالية الريف ويزيد من جاذبيته وإمكانية التردد إليه وتكرار الزيارة، والترويج لها بين أهالي ومعارف من زارها سابقاً.

ويفضل إنشاء المساكن السياحية الريفية والقرى المنظمة في مساحات شاسعة غير صالحة للزراعة وغير مستقلة تحيط بها الزراعات والخضرة والأشكال السياحية الطبيعية لجعلها منتجعات

ريفية سياحية للاسترخاء والاستجمام والنظر للبعد الثالث من قبل الزوار مما ينتج عنه رحلة ترويح عن النفس ناجحة.

ـ أن يؤخذ بالحسبان اختلاف المحيط الطبيعي والتقاليد والعادات وطريقة الحياة ما بين مناطق الريف السياحي المختلف التابع للإقليم السياحي بهدف الاطلاع على الواقع البيئي وسبل الحياة في المجتمعات الريفية المختلفة والاندماج بتقاليدها وفلكلورها وتراثها وحِرَفها المتنوعة من أجل استثمارها بشكل إيجابي دون الإساءة أو التأثير على ساكني الأرياف بشكل سلبي.

ـ العمل على إيجاد سياحة ريفية صحية لا يكون فقط بالمنازل التراثية والمحميات وإنما بالتصرفات المسؤولة تجاه البيئة الريفية ولكل مناحي الحياة اليومية مما يستدعي تضامن وعمل مشترك بين الريفيّ والدوائر المختصة الموجودة بالدولة ولا يكون ذلك إلا بالتواصل فيما بينهما.

ـ الحفاظ على التراث الشعبي والاهتمام بالنمط والهيكل الريفي المتمثل بالأبنية المصنوعة من المواد الأولية الخاصة بالمكان السياحي مع أهمية توفير بنية تحتية متطورة وسليمة وزيادة الوعي لسكان الريف بأهمية السياحة وقيمتها الاقتصادية وإعداد فلاح على درج عالية من الوعي والثقافة لاستقبال السائحين.

إن استثمار المناطق الريفية البكر سياحياً وبشكل عقلاني معتدل هو تطويراً نوعياً بحد ذاته، نظراً لما تتمتع به تلك المناطق من توازن بيئي وطاقة استيعابية كامنة وتنوع للغطاء النباتي والحيواني والهدوء بالإضافة إلى عوامل الجذب الطبيعية المتنوعة التي لم تستنزف بعد أو تستثمر والتي تحفز العديد من السياح لزيارتها والتمتع بها.

التطوير السياحي الريفي الكمي:

لا نعني بالتطوير الكمي هو تطوير عدد السياح إنما إمكانية التكرار للزيارة والاستدامة في استثمار سياحي ريفي أفضل للمناطق المقصودة، وهنا لابد أن يكون للدولة دور فعّال في تطوير السياحة الريفية وذلك من خلال:

١ ـ تشجيعها للاستثمار السياحي عامة وللقطاع الخاص والمشترك بإقامة مشاريع سياحية في الأرياف المقصود للسياحة وتقديم القروض المساعدة في ذلك.

٢ ـ قيام الوزارة المعنية وإداراتها السياحية الموجودة في الريف بمراقبة المنشآت السياحية الخاصة للحفاظ على مستواها المطلوب واتخاذ الإجراءات بحق المنشآت المخالفة والتحكم من قبلها بعدم إعطاء الرخص للمنشآت السياحية إلا ضمن القوانين المنصوص عليها في الأرياف.

٣ ـ إشراف الدولة بالتعاون مع وزارتي السياحة والإدارة المحلية بوضع خرائط سياحية للأقاليم الريفية تبين المقومات السياحية الجاذبة للمقصد الريفي وخرائط وبرشورات إرشادية للأمكنة التي يمكن زيارتها مما يسهل على السائح التنقل بأمان.

٤ ـ وجود مراكز أمنية واختيار عناصرها بشكل يخدم ضرورة وجودها مع توفير شرطة سياحية على مستوى ثقافي متميز حتى تتمكن من إزالة السلبيات التي تنعكس سلباً على استدامة السياحة الريفية، وكبح عمليات استغلال السياح مادياً من قبل السكان وموظفي الدوائر السياحية والشباب الطائش.

٥ ـ ضمان مستقبل الأحياء الريفية اقتصادياً ووضع إنعاشهم اقتصادياً ضمن الخطط المستدامة لتطوير واستمرارية السياحة البيئية وتفرعاتها وذلك من خلال تقديم الأموال التحفيزية والقروض المناسبة لأصحاب المنازل الريفية ليتثنى لهم ترميم وتجديد المنشآت القديمة والتراثية واستقبال السياح بشكل أفضل وذلك بمساعدة ورشات حرفية متخصصة.

٦ ـ أن تحقق السياحة الريفية عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة من خلال الإيرادات الناتجة عن زيارة المستهلك للمنتج فيها.

٧ ـ استخدام السياحة المستدامة غير المضرة بالبيئة التي تظهر أهمية الموارد الطبيعية والثقافية بالنسبة إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ومساعدتها على الحفاظ على الموارد مدة طويلة.

٨ ـ الارتقاء بأساليب الترويج باستخدام الوسائل الحديثة كالتسويق الإلكتروني المتطور للتنوع الريفي الموجود وإدخال نمط السياحة الريفية في برامج الرحلات الشاملة التي ينظمها منظمي الرحلات السياحية.

٩ ـ اقتراح وجود منظومة ريفية سياحية قائمة على وجود مركز استقطاب سياحي ريفي رئيسي ويتخلل المنظومة مجموعة الأرياف المحيطة أو قريبة من المركز الرئيسي تشملها الخدمات

والتخطيط السياحي الريفي المرجو حتى يتثنى لنا تطوير وترميز كل الأرياف المهملة وإعادة حيويتها الطبيعية والبشرية.

١٠ ـ تعمل الدولة على تأهيل ووجود أدلاء سياحيين أكفاء وعلى مستوى عالٍ من الوعي والثقافة للتعامل مع السائح وتقريب وجهات النظر ما بين الساكن الريفي والسائح المتوجه إلى ريفهم حتى يحصل الاندماج الثقافي الصحي والوصول إلى الهدف المنشود في رسالة السياحة ألا وهو السلام العالمي.

الاتحاد الوطني لطلبة سورية
فرع جامعة دمشق
٢٠١٤ ٢٠١٥
الهيئة الإدارية لكلية السياحة

العناصر المكونة لمواقع التراث الثقافي:

لابد للموقع الأثري الثقافي أن يكون له ملامح ومؤشرات تدل على أهميته الثقافية كإرث تاريخي، كأن ترى تلة في وسط قرية أو بلدة ليس لها علاقة بعوامل تضاريسية أو تجوية فتكون تلة صناعة، ولذلك فإن ملامح وجود وتكوين التراث الثقافي هي:

١ ـ **المكان**: ويشير المكان إلى رقعة أرض محدودة بها بقايا مادة لأحداث قديمة أو تاريخية.

٢ ـ **المباني**: وتعبر عن عمران ومعالم أوجدها إنسان العصور القديمة في مواقع مختلفة من المدن والبلدان الموجودة في العالم.

٣ ـ **طراز البناء**: يعبر شكل البناء وأسلوب إعماره وهندسته عن العصر الذي بني وأسس فيه فيعطي دلالة تاريخية وإرث حضاري واضح ينضم إلى الموروث السياحي المطلوب عرضه.

٤ ـ **المحتويات**: تتضمن كتل الحجارة الموجودة على أطلال مدينة أو واقعة حربية أو مدينة مندثرة أو قبور، بالإضافة إلى البقايا العضوية والمواد المستخدمة من طبيعة المكان الموجودة فيه، والتقنيات المستخدمة في تكوين الأبنية، إرث حضاري وثقافي يشد الكثير من السياح والمهتمين بعناصر التراث الثقافي المعروض.

٥ ـ **المعالم**: تمثل الطرق والمسارات والممرات والبيوت وأماكن التخزين القديمة أحد الموروثات التاريخية الثقافية الهامة للعرض السياحي المطلوب من قبل المهتمين والدارسين.

٦ ـ **قلب المنطقة**: إن أي جزء من مدينة أثرية أو أجزاء من مواقع لمدن أثرية وقرى وقلاع متجمعة أو متناثرة في بقع كثيرة من العالم، تشكل هدفاً ودافعاً قوياً ونشيطاً للإقبال على الزيارة من قبل السياح والمهتمين بهذا النمط من السياحة.

٧ ـ **النطاق الحاجز**: هو الشريط المحيط بقلب المنطقة الأثرية وغالباً ما يحدد حدودها الخارجية ويفصلها في إرثها وتواجدها عن بقية المواقع والمدن القريبة من الموقع الأثري، وخير مثال على ذلك، مدينة دمشق القديمة ـ حلب ـ أفاميا ـ السويداء ـ ماري ـ دورا أوربوس... إلخ.

وسيلة الوصول:

ليس من الضروري أن يقترن الموقع التاريخ الثقافي بالممرات، ولكن إن وجدت فسوف يدل هذا الطريق أو المسلك على عراقة المكان وأهميته وارتباطه بمواقع أثرية أخرى ذات انعكاس هام للسائحين المارين والمنبهرين بهذا النمط من أنماط السياحة. ويشبه في ذلك طريق الحرير القادم من جنوب آسيا عبر عدة مواقع أثرية والواصل إلى بلاد الشام وسورية، وماراً بمدينة تدمر وقريباً من قصور الفترة الأموية والمتجه فيما بعد إلى شمال سورية وآثارها العريقة في القدم.

الخدمات:

لابد من وجود الخدمات اللازمة القريبة من المواقع الأثرية ذات التراث الثقافي التاريخي والطبيعي لأنها تسهل حركة المارين والزوار والسياح بملائمتها لوصول وسائل النقل المختلفة الخاصة والعامة للموقع المستهدف، ناهيك عن وجود كافتيريات الخدمة الطعامية السريعة المطاعم والمستشفيات والمراكز الصحية بالإضافة إلى محلات البيع والتجارة ومحطات الوقود، والمساكن، وأهمية ذلك لاستقطاب أكبر عدد من السياح لرؤية الموقع الأثري والمكان المقصود بسهولة دون وجود انعكاس سلبي، ونفور داخلي من قبل الزوار للموقع.

حالة الموقع:

سلامة الموقع معمارياً وبنائه وحالة الأحجار والخشب أو أي مواد أخرى بالمكان يجب أن تكون ثابتة ومرممة لاستدامة الإقبال عليه من قبل السياح.

مراحل النمو في الحركة السياحية لحياة مواقع التراث الثقافي:

إن أي منطقة سياحية تمر بالعديد من المراحل تبدأ بالاكتشاف وتنتهي إما بالانحدار أو التدهور أو التجديد تتعرض المنطقة خلالها إلى العديد من المعوقات والمشكلات التي تحتاج إلى الحلول، والمقترحات لتفادي وقوع الأخطار من أجل الحفاظ على هذه المناطق، ويمكن أن نستفيد في دراستنا لهذا الجانب ولفهمه بشكل أوسع بالعودة إلى نموذج (بتلر) وتصنيفه لتلك المراحل التي تمر بها المناطق السياحية وتحليل العلاقة بين المناطق السياحية وتطورها والمجتمع المحلي التابع لتلك المناطق.

١ ـ مرحلة الاكتشاف:

تكون المنطقة في هذه المرحلة مازالت بوضعها الخام أو البكر وأعداد السياح تقتصر غالباً على المكتشفين للمنطقة وأهميتها وغالباً ما تكون المجموعات السياحية ذات نمط علمي قائمة على مختصين بعلم التراث الثقافي وجوانبه، ويكون المجتمع المضيف مفعماً بالحماس تجاه العمل السياحي وذلك نتيجة للنظرة المستقبلية لهم لتوفر فرص العمل ودعم الاقتصاد المحلي للمنطقة، إلا أن الخدمات في هذه الفترة تكون معينة ومحدودة وفقيرة، وذلك تبعاً لموقع المنطقة السياحية المكتشفة.

٢ ـ مرحلة المشاركة:

تكون المنطقة في هذه المرحلة مفعمة بالحماس من قبل السياح وتبدأ أعدادهم بالتزايد والمشاركة وتظهر الخدمات والتسهيلات من جراء إحداث مشاريع سياحية لتطوير المنطقة وتنميتها سياحياً.

٣ ـ مرحلة التطور:

وتبدأ هنا عملية توفر الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسياح ويصبح عدد السياح المتزايد شكل اعتيادي وأقرب إلى اللامبالاة والانصراف إلى تضخيم رأس المال من قبل الإداريين العاملين في السياحة، والسكان المحليين المستضيفين للسياح، وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل التي تمر بها المناطق السياحية من حيث تأثير السياحة على المنطقة خاصة من ناحية التأثير على البيئة الطبيعية للمكان والبيئة الاجتماعية وما يمكن أن ينتج عنه من تدمير لعناصر الجذب السياحي بالمنطقة سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، أو أن يصيب التدهور المرافق الأساسية والسياحية.

٤ ـ مرحلة النضوج:

تصل المنطقة في هذه المرحلة إلى النضج التام بما تحتويه من عدد كافٍ للسياح وخدمات تكفي حاجة السياح المتزايدة ولكن إذا استمر النمو مع تحقيق مبدأ التوازن فإن منطقة السياحة تستمر بالعطاء والتبلور..

٥ ـ مرحلة الثبات أو الركود:

في هذه المرحلة لا تشهد المنطقة أعداد متزايدة من السياح حيث يبدأ السياح يشعرون بالملل والانزعاج ويصبح حجم التسهيلات غير متناسب وغير متوازن مع حجم الموارد المتاحة فيتوقف النمو والتطور والتدفق السياحي إليها إلى حد معين لا يزيد عنه.

٦ ـ مرحلة التجديد أو الانحدار:

وهنا لابد من توصيف للحالتين للتمييز بينهما:

أ ـ حالة الانحدار: يحدث التغير في نوعية السياح في هذه المرحلة باتجاهين الانحدار والتدهور وبها تدخل المنطقة بحالة عداء من قبل السياح والسكان معاً، والاستياء من التغيرات الكبيرة التي أصابت المنطقة وغيرت ملامحها بشكل سلبي وغير منتظم وفوضوي، ويصبح هناك صراعات بين المجتمع المحلي والسياح الزائرين، ويصبح النشاط السياحي غير مرغوب فيه.

ب ـ مرحلة التجديد: عندما تصل المنطقة السياحية إلى الركود والجمود وملامح التراجع في عدد السياح وتقلب مزاجات سياحها يعتمد مديريها على تنمية سياحية جديدة قائمة على مقومات سياحية بديلة وجديدة تشبع الحاجات والرغبات الدافعة والمجددة لحماس السائحين، وإقبالهم على المنطقة من جديد.

مراحل النمو والتطور لحياة المواقع السياحية

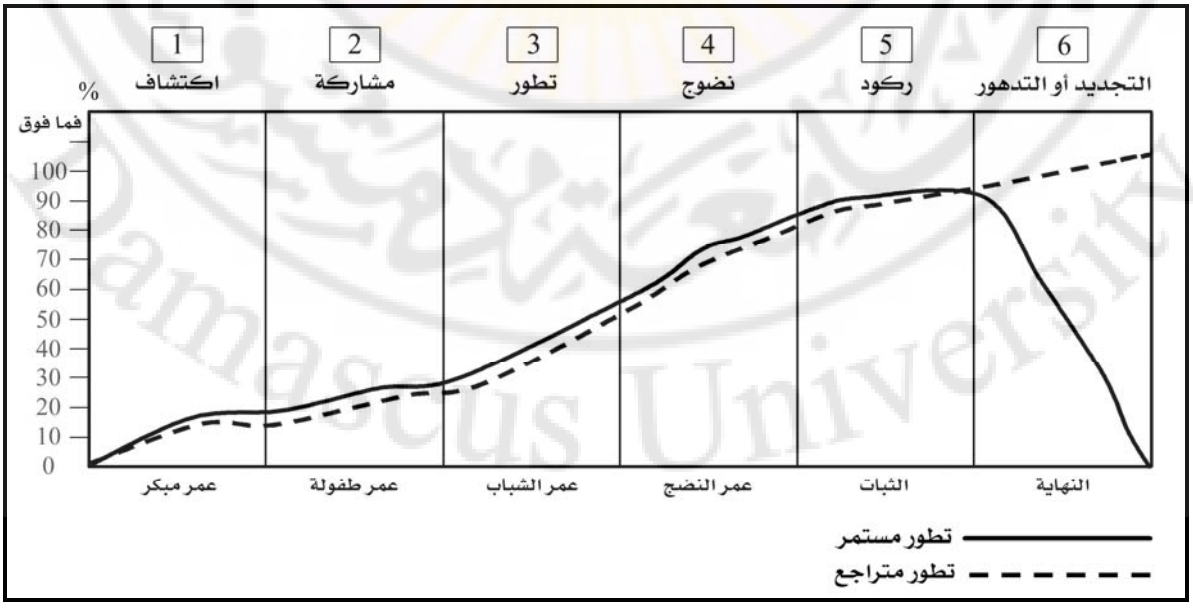

إعداد: د. ج ـ أبو قاسم بالاستناد إلى نظرية بتلر.

سمات المساكن الريفية المناسبة للبيئة

يؤدي التباين والاختلاف في تأثير الظروف الجغرافية المناخية منها والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية إلى تغير اللاند سكيب الريفي والبيئة الريفية، فالنمط الريفي في آسيا يختلف عن النمط الأوروبي والنمط الإفريقي والأمريكي، ويعود هذا الاختلاف لطبيعة المناخ والظروف الجغرافية ... وما تعكسه في نوع النشاط الزراعي الذي يمارس في المساحات الزراعية في أنحاء العالم، وعليه تختلف طبيعة البناء والعمران.

ما هو تعريف المسكن الريفي:

هو الوحدة العمرانية الأولى الرئيسية التي يقوم عليها المركز العمراني الريفي، والمتأثر بعوامل الوسط الجغرافية المختلفة المحيطة به، وهو مركز السكن الريفي وأسرته ولتخزين محاصيله الزراعية وأدواته المستخدمة وحيواناته المستأنسة.

العوامل المؤثرة في تحديد نمط السكن الريفي:

هناك عوامل عديدة تلعب دوراً في تحديد شكل المسكن الريفي والمادة المستخدمة في بنائه أهمها:

١ ـ **المؤثرات الطبيعية:** تحدد المؤثرات الطبيعية (المناخ وعناصره، والموارد المائية ومظاهر سطح الأرض من سهل وجبل ووادي). شكل المسكن الريفي وسماكه جدرانه وصلابتها والجهة التي تدار إليها الأبواب والنوافذ وعددها وطريقة تجهيز سقفها ومداخن المدافئ داخلها، وذلك تفادياً لمخاطر الطقس المحلي.

ففي المساكن القطبية بني المسكن من الثلج على شكل قبي وغُطي من الداخل بجلد حيواني وتُرك فتحة للأعلى لخروج الهواء الساخن المتنوع من دخان وطهي الطعام الذي تكون درجة حرارته عالية أكثر مما يحتاجه ساكن القطب الشمالي والجنوب، وفي مصر معظم المساكن على الضفاف المرتفعة للأنهار من الطين واللبن تفادياً للفيضانات، وكذلك الفرات وفي دمشق وريفها أغلبها على التلال تفادياً للمياه الجوفية القريبة من السطح والمخزنة من الجبال المحيطة بدمشق.

وفي الجزر الأمريكية الواقعة في المحيط الهادي تبنى المساكن في حفر تحت مستوى سطح الأرض وتُغطى جدرانها بالأحجار للوقاية والحماية من الإعصار (الهركين) ويسوّى السقف من الإسمنت المسلح.

٢ ـ **المؤثرات الاجتماعية**: ومن أهمها تأثير الوضع الاجتماعي الذي يتمتع به صاحب المنزل والحالة المادية في الوسط الاجتماعي، كالفقر والتواضع الذي ينتج عنه قلة الموارد الزراعية وقلة انتشار الخدمات وعدم الاهتمام بالصحة العامة، وانتشار الأفكار والعقائد والتقاليد الذي ينعكس على تحديد شكل البناء، وتحديد تجمع المنازل وعدد اللبنات أو الحجارة وإضافة المادة الأساسية المتخذة في البناء ودرجة الزخرفة والأشكال التجميلية والكمالية، ودرجة الاعتماد على وسائل التدفئة ودرجة انفصال حظائر الحيوانات ومخازن المحاصيل والمؤن (بيت الخرج) عن منزل معيشة السكان، وكذلك إن المسكن الريفي يعكس بعض المعتقدات الدينية والبيئة الفعلية والقيم الروحية والاجتماعية والتي يترجمها سكان المنزل كما هو الحال في الصين.

فالاعتقاد بأن وضع طبق كبير (صينية) في إحدى زوايا المنزل يعطي بعض السعادة لسكانه ووجود قبب في المنزل أو زواياه يجعل العلاقة الروحية مع رب السماء أكثر صلة وقوة واستقطاب للطاقة الإيجابية. أمر وارد في إشادة الأبنية والبيوت الريفية.

٣ ـ **المؤثرات الاقتصادية**: لقد أشار الباحث ديمانجون أن نمط الاستثمار الزراعي وشكله يلعب دوراً كبيراً في اختيار المادة الأساسية في البناء الريفي وتصميمه، ففي الأراضي الزراعية ذات المساحات الكبيرة يزداد عدد الحيوانات ودورها في حياة السكان الريفيون الزراعية، وأماكن حفظ الغلات الزراعية ومخازن تموين الأعلاف والآلات الزراعية وأدواتها وتبعاً لأهمية الحيوان في استغلاله للعمل الزراعي يبرزه بعد المسكن وارتفاع المأوى أو انخفاضه.

أشكال المساكن الريفية:

هناك نوعية هامين من السكن الريفي بالاعتماد على مدة الاستقرار من قبل سكانه:

١ ـ **السكن الريفي المؤقت**: وهو مبني للاستقرار غير الدائم وهو القائم حسب تناوب الفصول والأوقات، وحسب دورها الاجتماعي لحياتهم وصفاتها وتحسين لواقعهم وتركيبهم

الاجتماعي كالصيادين والرعاة والبدو، والذين يسكنون مساكن متنقلة كذلك المزارعين الذين يبنون بيوت القش لانتهاء موسم الزراعة والفلاحة في قبائل البوشمن في إفريقيا، ومنقبي البترول والذهب في هضبة دارفور، والمصنوعة إما من جلود الحيوانات أو جذوع الأشجار والأغصان، أو الطين والقش وجزع النخيل كما في تونس، وتسمى الزريبة.

ـ **الخيمة**: تسمى بعالم السياحة المخيمات ويتراوح عددها بين ٤٠ ـ ٦٠ خيمة على شكل حلقة وتنتشر في البادية السورية وبادية شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى.

ـ **المسكن الريفي الدائم**: وتسمى القرية ويعمل سكانها بالزراعة وفلاحة الأراضي الزراعية إلى جانب حرفة الرعي، ويتراصص السكن الريفي القديم أو أن يتجمع على شكل مساكن زراعية ليعمل السكان أعمال حرفية وصناعية، كصناعة الأجر المشوي والمعادن المطلية، حيث تؤثر هذه الصناعات في حياتهم تأثيراً اقتصادياً كأن تكون منطقتهم الريفية موئل للسياح والمسافرين. ويتباين السكن الريفي في تركيبه الداخلي ومخططه الخارجي حسب ما وردنا في المقدمة.